



1



AM
2-9

414

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kişin:	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yer:	
Eski:	313

بالأحادية الصحيحة الروية عنه عليه السلام وعاصميه ولا

يتجاوزون غير ظهورها للضرورة ويستسلمون مع عقولهم

كالعقولة ومن يجد وحدوه ولا مع التفرع غيرهم كالشيعه

المتبعين لما روي عنهم لا يعتقدون المعصية فيهم فلابد من النظر

الحلي في بعض قضاياهم قد باعته هذه الحديث مع مذهبنا

نصير الدين محمد الطوسي في تعيين المراتب الفرق الناجية كالتفرع

الروائي على انه ينبغي ان يكون تلك الفرق مخالفة لسائر الفرق مخالفة

كثيرة وما هي الا الشيعة الامامية فانهم يخالفون غيرهم في شيء

الفرق مخالفة بيته بخلاف غيرهم من الفرق فانهم متقاربون

في اكثر الاصول قلت الشيعة يوافقون المعتزلة في اكثر الاصول ولا

تخالفت في مسائل قليلة التي لها يتعلق بالامامة وهو بالفرق

تخالف بل البقي بذلك الاشاعرة فان اصولهم مخالفة لا اكثر اصول

المذاهب ولا يوافقون فيها غيرهم كسنة الكسب وموازرونة

الله تعالى كونه غيرهم وتنسبهم الى الكائن والجهة بل يجوزون

كل وجود من الاعراض وغيرها مع جواز روية الاصولات

باعتبار المصلحة ولا

يقولون المعتزلة من روي

قوله وما هو الا جمل ان يكون
منه شيئا يثبت في الرواية ويثبت ان يكون
خاصة كمالا لا يثبت في الرواية بل هو اول ان يكون
ما يقال ان الطوسي في تعيين المراتب الفرق الناجية كالتفرع
الروائي على انه ينبغي ان يكون تلك الفرق مخالفة لسائر الفرق مخالفة
كثيرة وما هي الا الشيعة الامامية فانهم يخالفون غيرهم في شيء
الفرق مخالفة بيته بخلاف غيرهم من الفرق فانهم متقاربون
في اكثر الاصول قلت الشيعة يوافقون المعتزلة في اكثر الاصول ولا
تخالفت في مسائل قليلة التي لها يتعلق بالامامة وهو بالفرق
تخالف بل البقي بذلك الاشاعرة فان اصولهم مخالفة لا اكثر اصول
المذاهب ولا يوافقون فيها غيرهم كسنة الكسب وموازرونة
الله تعالى كونه غيرهم وتنسبهم الى الكائن والجهة بل يجوزون
كل وجود من الاعراض وغيرها مع جواز روية الاصولات
باعتبار المصلحة ولا
يقولون المعتزلة من روي

بالأحادية الصحيحة الروية عنه عليه السلام وعاصميه ولا
يتجاوزون غير ظهورها للضرورة ويستسلمون مع عقولهم
كالعقولة ومن يجد وحدوه ولا مع التفرع غيرهم كالشيعه
المتبعين لما روي عنهم لا يعتقدون المعصية فيهم فلابد من النظر
الحلي في بعض قضاياهم قد باعته هذه الحديث مع مذهبنا
نصير الدين محمد الطوسي في تعيين المراتب الفرق الناجية كالتفرع
الروائي على انه ينبغي ان يكون تلك الفرق مخالفة لسائر الفرق مخالفة
كثيرة وما هي الا الشيعة الامامية فانهم يخالفون غيرهم في شيء
الفرق مخالفة بيته بخلاف غيرهم من الفرق فانهم متقاربون
في اكثر الاصول قلت الشيعة يوافقون المعتزلة في اكثر الاصول ولا
تخالفت في مسائل قليلة التي لها يتعلق بالامامة وهو بالفرق
تخالف بل البقي بذلك الاشاعرة فان اصولهم مخالفة لا اكثر اصول
المذاهب ولا يوافقون فيها غيرهم كسنة الكسب وموازرونة
الله تعالى كونه غيرهم وتنسبهم الى الكائن والجهة بل يجوزون
كل وجود من الاعراض وغيرها مع جواز روية الاصولات
باعتبار المصلحة ولا
يقولون المعتزلة من روي

قوله وما هو الا جمل ان يكون
منه شيئا يثبت في الرواية ويثبت ان يكون
خاصة كمالا لا يثبت في الرواية بل هو اول ان يكون
ما يقال ان الطوسي في تعيين المراتب الفرق الناجية كالتفرع
الروائي على انه ينبغي ان يكون تلك الفرق مخالفة لسائر الفرق مخالفة
كثيرة وما هي الا الشيعة الامامية فانهم يخالفون غيرهم في شيء
الفرق مخالفة بيته بخلاف غيرهم من الفرق فانهم متقاربون
في اكثر الاصول قلت الشيعة يوافقون المعتزلة في اكثر الاصول ولا
تخالفت في مسائل قليلة التي لها يتعلق بالامامة وهو بالفرق
تخالف بل البقي بذلك الاشاعرة فان اصولهم مخالفة لا اكثر اصول
المذاهب ولا يوافقون فيها غيرهم كسنة الكسب وموازرونة
الله تعالى كونه غيرهم وتنسبهم الى الكائن والجهة بل يجوزون
كل وجود من الاعراض وغيرها مع جواز روية الاصولات
باعتبار المصلحة ولا
يقولون المعتزلة من روي

بما اعترفوا بجدوده مع صوح
فانهم قالوا باند العالم
والحوادث البوينة على ان يكون
الحادث غافق المودج

طرق السلسلة كالمات المادة طرف السلسلة فالتقوا بالانحصار
بما اعترفوا بجدوده مع صوح
فانهم قالوا باند العالم
والحوادث البوينة على ان يكون
الحادث غافق المودج

ان لا يوجب من الحوادث البوينة واجب عنه بان التسلسل لا
يقع حوادث البوينة قد يكون كذلك عندنا في جانب الفلحة
من حدوث العالم بغيره هو التي في الامور الموقوتة المجتمعة
في الوجود وهو محال واما التي في الحوادث البوينة فتستحق

في الامور المتعاقبة ولا يجامع المتقدم منها التاخر وهذا
التي ليس محال عندنا فان الانفلاق عند قديم وجرئتها
فلا يورث انقضاء على يد السلسلة بالحوادث البوينة لان التي القديمة في ذلك
دائمة فهي ذات جهتين الاستمرار والتجدد في جهة الاستمرار صدور
فباستمرار الجهتين صارت صلتها في التوسط بين الحادثين
غلة القديم وفي جهة التجدد صلتها في صدور الحادثين
وهو التوسط في وقوعه وانت فيه ياتى بعد
ثم القديم وانت فمسبق خبر بانه يكون صدور العالم الحادث الذي في
الاولاد القديمة

مع حدوثه على هذا الوجه فلا يلزم القدم الشخ في
جميع احواله

من اجزاء العالم بل القدم الجنب بان يكون فرد من افراد العلم التسلسليين
لا يزال على سبيل التعاقب موجودا وقد قال بذلك بعض الحكماء
المشاهير وقد رابت بعض بضم في ابن تيمية القول به
على ان التعاقب قد يكون في افراد العلم التسلسليين
على ان التعاقب قد يكون في افراد العلم التسلسليين

بما اعترفوا بجدوده مع صوح
فانهم قالوا باند العالم
والحوادث البوينة على ان يكون
الحادث غافق المودج

طرق السلسلة كالمات المادة طرف السلسلة فالتقوا بالانحصار
بما اعترفوا بجدوده مع صوح
فانهم قالوا باند العالم
والحوادث البوينة على ان يكون
الحادث غافق المودج

ان لا يوجب من الحوادث البوينة واجب عنه بان التسلسل لا
يقع حوادث البوينة قد يكون كذلك عندنا في جانب الفلحة
من حدوث العالم بغيره هو التي في الامور الموقوتة المجتمعة
في الوجود وهو محال واما التي في الحوادث البوينة فتستحق

في الامور المتعاقبة ولا يجامع المتقدم منها التاخر وهذا
التي ليس محال عندنا فان الانفلاق عند قديم وجرئتها
فلا يورث انقضاء على يد السلسلة بالحوادث البوينة لان التي القديمة في ذلك
دائمة فهي ذات جهتين الاستمرار والتجدد في جهة الاستمرار صدور
فباستمرار الجهتين صارت صلتها في التوسط بين الحادثين
غلة القديم وفي جهة التجدد صلتها في صدور الحادثين
وهو التوسط في وقوعه وانت فيه ياتى بعد
ثم القديم وانت فمسبق خبر بانه يكون صدور العالم الحادث الذي في
الاولاد القديمة

مع حدوثه على هذا الوجه فلا يلزم القدم الشخ في
جميع احواله

من اجزاء العالم بل القدم الجنب بان يكون فرد من افراد العلم التسلسليين
لا يزال على سبيل التعاقب موجودا وقد قال بذلك بعض الحكماء
المشاهير وقد رابت بعض بضم في ابن تيمية القول به
على ان التعاقب قد يكون في افراد العلم التسلسليين
على ان التعاقب قد يكون في افراد العلم التسلسليين

فلا بد ان يكون بقاء كل واحد ما يصدق عليه الحادث و
ثمة القياس ١١
ان كان متعادلا
فلا بد ان يكون بقاء كل واحد ما يصدق عليه الحادث و
ثمة القياس ١١
ان كان متعادلا

هذا يوجب ان يكون له حالة يتحقق فيها سبقه على كل واحد مما
يصدق عليه الحادث او ما كان متعادلا مع واحد منها لا يمكن
بقاؤه على كل واحد منها بل على بعضها ومقتضى ضرورة العقل و
يلزم من توارد الحوادث الغير المتناهية عليه لا يوجد له تلك
الحالة بل متعادلة دائما مع بعض الحوادث والمتناقض بين دوام
المعادلة مع بعض الافراد والسبق على كل فرد بداهة قلت هذا

بداهة الوجه لا بد من العقل فان تقدم القديم على كل فرد فرد
الحوادث المستلزم له القديم متحققا في الزمان البقاء على كل
فرد منها وان كان متعادلا مع بعضها وهو متساو لما كان القديم
موجودا مع انتفاء كل فرد من الحوادث او ما تقدم فيها الا والقديم
موجود قبله مع الحادث البقاء عليه يتحقق تقدمه على كل فرد منها

مع دوام المعادلة لزم آخرها وانما يلزم ذكره لو لم يتوقف
على بقاء ما يصدق عليه الحادث واما واحد ليس كذلك بل انما
يلزم ذلك الحوادث المتساوية واما الغير المتساوية فيتحقق
بقاؤه معادلاته بالضرورة

فان تقدم الكائن على هذه
الحالة لا يجوز ان
يكن متعادلا بالضرورة

بناء على ان الحالة المتحققة فيها سبق
القديم على كل واحد من الحوادث لا يلزم
ان يبق وقتا مقينا ولا يستلزم له على ما
نقده يجب وينبغي عليه الحكم بالمتناقضات

فان تقدم القديم على كل فرد فرد
الحوادث المستلزم له القديم متحققا في الزمان البقاء على كل
فرد منها وان كان متعادلا مع بعضها وهو متساو لما كان القديم
موجودا مع انتفاء كل فرد من الحوادث او ما تقدم فيها الا والقديم
موجود قبله مع الحادث البقاء عليه يتحقق تقدمه على كل فرد منها

مع دوام المعادلة لزم آخرها وانما يلزم ذكره لو لم يتوقف
على بقاء ما يصدق عليه الحادث واما واحد ليس كذلك بل انما
يلزم ذلك الحوادث المتساوية واما الغير المتساوية فيتحقق
بقاؤه معادلاته بالضرورة

فان تقدم الكائن على هذه
الحالة لا يجوز ان
يكن متعادلا بالضرورة

فلا بد ان يكون بقاء كل واحد ما يصدق عليه الحادث و
ثمة القياس ١١
ان كان متعادلا
فلا بد ان يكون بقاء كل واحد ما يصدق عليه الحادث و
ثمة القياس ١١
ان كان متعادلا

هذا يوجب ان يكون له حالة يتحقق فيها سبقه على كل واحد مما
يصدق عليه الحادث او ما كان متعادلا مع واحد منها لا يمكن
بقاؤه على كل واحد منها بل على بعضها ومقتضى ضرورة العقل و
يلزم من توارد الحوادث الغير المتناهية عليه لا يوجد له تلك
الحالة بل متعادلة دائما مع بعض الحوادث والمتناقض بين دوام
المعادلة مع بعض الافراد والسبق على كل فرد بداهة قلت هذا

بداهة الوجه لا بد من العقل فان تقدم القديم على كل فرد فرد
الحوادث المستلزم له القديم متحققا في الزمان البقاء على كل
فرد منها وان كان متعادلا مع بعضها وهو متساو لما كان القديم
موجودا مع انتفاء كل فرد من الحوادث او ما تقدم فيها الا والقديم
موجود قبله مع الحادث البقاء عليه يتحقق تقدمه على كل فرد منها

مع دوام المعادلة لزم آخرها وانما يلزم ذكره لو لم يتوقف
على بقاء ما يصدق عليه الحادث واما واحد ليس كذلك بل انما
يلزم ذلك الحوادث المتساوية واما الغير المتساوية فيتحقق
بقاؤه معادلاته بالضرورة

فان تقدم الكائن على هذه
الحالة لا يجوز ان
يكن متعادلا بالضرورة

فان تقدم الكائن على هذه
الحالة لا يجوز ان
يكن متعادلا بالضرورة

فلا بد ان يكون بقاء كل واحد ما يصدق عليه الحادث و
ثمة القياس ١١
ان كان متعادلا
فلا بد ان يكون بقاء كل واحد ما يصدق عليه الحادث و
ثمة القياس ١١
ان كان متعادلا

فان سواد المتكدر كان قبل تظهير
غير متكدر لان كنهه في غير التظهير
وتظهير كنهه فاجاب بقوله
وبداه العقل يحكم بان

مع ان الورد باق اكثر من شريه وشريه
لا فرق المتشابه وغير المتشابه في مثل هذا الحكم الخامس
من الابرار على دليلهم ان برهان التضايف بل غيره من البراهين لا يمكن العقل اصلا
كبره ان التطبيق بدلا على اطلاق التثنية في الامور الموجودة
المرتبة سواد كانت بحقيقة الوجود ولا ذلك لان حاصل
برهان التضايف انه لو ذهب سلسلة التضايفين الاخرى
النهاية لزم ان يكون عدد التضايفين اكثر من عدد

التضايف الاخر وهو محال لان التضايفين متكافئان
في الوجود ضرورة بيا الملافة انه لو كان التثنية جانب البداء
واخذنا سلسلة من سبق معين كالعلو الاخير فهذا
العلو سلسلة مسبوقه بلا سابقة وكل واحد من هذه السلسلة
له سابقة مسبوقه فتكافؤ عدد البقيات والمسبوقات
فيما فوق العلو الاخير وبقية العلو الاخير مسبوقه
بلا سابقة فيزيد عدد المسبوقات على عدد البقيات
بواحد وهو لا ينبغي ان هذا دليل انما يتل على بطلان

هذا في على التضايف
التي هي واما على
التضايف المتشابهة
التي هي الزيد من عدد
الابواب مثلا ان يبق عدد
واحد ابناء كنهه كنهه
نزد العقل

فان سواد المتكدر كان قبل تظهير
غير متكدر لان كنهه في غير التظهير
وتظهير كنهه فاجاب بقوله
وبداه العقل يحكم بان

مع ان الورد باق اكثر من شريه وشريه
لا فرق المتشابه وغير المتشابه في مثل هذا الحكم الخامس
من الابرار على دليلهم ان برهان التضايف بل غيره من البراهين لا يمكن العقل اصلا
كبره ان التطبيق بدلا على اطلاق التثنية في الامور الموجودة
المرتبة سواد كانت بحقيقة الوجود ولا ذلك لان حاصل
برهان التضايف انه لو ذهب سلسلة التضايفين الاخرى
النهاية لزم ان يكون عدد التضايفين اكثر من عدد

بطلان التثنية من جانب واحد اما اذا كان من الجانبين كما فيما نحن
فيه فلا ينبغي هذا الدليل فان الحوادث كالأعداد لها الآخر لها
فكل ما له مسبوقه فله سابقة فلا يطر الخلف وذلك لانا اذا
اخذنا واحدا من هذه السلسلة كالعلو الاخير ونضاعفها
الاجانب العلوي يجب ان يكون فيما قبله الاحاد سابقة ليكن
منه مسبوقه حتى يتكافؤ في المسبوقه الى البداء وكذا اذا نظرنا
فيها من يكون فيما تحت البداء مسبوقه لا يكون يارائها بقية

كما وجد البداء يبقا وليس معها مسبوقه ليتكافؤ عدد البقيات
والمسبوقات فيلزم انتهاء السلسلة من الجانبين مع اليقين ان
هذا البرهان جري في الامور المتعاقبة في الوجود ايضا لان
عدد التضايفين يزيد على عدد الاحاد سواء اجتماع الو
جود او تعاقبا مثلا لا يمكن ان يكون الابواب ازيد من البقيات
سواء اجتماع الوجود او تعاقبا فيه وهكذا برهان
التطبيق جري في الامور المتعاقبة في الوجود لان التطبيق في
الوجود لا يقتضي الاجتماع في الوجود الخارجي بل العقل يعونه

لا يمكن ان يكون البقاء في الوجود
التي هي واما على
التضايف المتشابهة
التي هي الزيد من عدد
الابواب مثلا ان يبق عدد
واحد ابناء كنهه كنهه
نزد العقل

هذا في على التضايف
التي هي واما على
التضايف المتشابهة
التي هي الزيد من عدد
الابواب مثلا ان يبق عدد
واحد ابناء كنهه كنهه
نزد العقل

الوجود اذا انجزه في الحوادث المترتبة الا غير النهائية وجملة اخرى
غير متناهية في الحوادث الذي قبله لجملة الاولى وبعدها
وتقوم الطباق بمبدأ الجملة الاولى على مبدأ الجملة الثانية المتعاقبات
ينطبق على واحد الاول على واحد الثانية ونحو ذلك
فان كان يجوز في التسلسل الامور المتعاقبة لعدم جريانها
على امتناع التطبيق فقد ظهر فسادها وان كان ذلك لان السلسلة
الغير المتناهية غير موجودة هناك فلا بد وان كان هادئاً لكن
للمدى غير متناهية لان غير المتناهية غير موجودة هناك وليس الذي
الامتناع السلسلة الموجودة الغير المتناهية ولا يجمع
الاهاد للبعد السلسلة الغير المتناهية موجودة فيردي عليها
مقتضى الدليل عدم وجودها اصلاً لا على سبيل الاجتماع ولا
على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المرفوعة ههنا وان
لم يكن موجودة جمعة فهي موجودة متعاقبة فان يجمع الحوادث
موجودة في جميع الازمنة ليعرف ان كل واحد من آحادها جزء من تلك
الازمنة والوجود الخارجي من ان يكون في الازمنة والازمان

لما كان متعاقبات متناهية في الحوادث التي لا ينفصل بينها وبينها
فان كان يجوز في التسلسل الامور المتعاقبة لعدم جريانها
على امتناع التطبيق فقد ظهر فسادها وان كان ذلك لان السلسلة
الغير المتناهية غير موجودة هناك فلا بد وان كان هادئاً لكن
للمدى غير متناهية لان غير المتناهية غير موجودة هناك وليس الذي
الامتناع السلسلة الموجودة الغير المتناهية ولا يجمع
الاهاد للبعد السلسلة الغير المتناهية موجودة فيردي عليها
مقتضى الدليل عدم وجودها اصلاً لا على سبيل الاجتماع ولا
على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المرفوعة ههنا وان
لم يكن موجودة جمعة فهي موجودة متعاقبة فان يجمع الحوادث
موجودة في جميع الازمنة ليعرف ان كل واحد من آحادها جزء من تلك
الازمنة والوجود الخارجي من ان يكون في الازمنة والازمان

بمقتضى جزمه المتعاقبات

في الازمنة والوجود في الازمان فيكون على سبيل الاجتماع او
على سبيل التعاقب بل للوجود عند المتعاقبات فرداً غير متعاقبات
الا لاهم فانهم يقولون ان المبادئ العالية موجودة في
الدم والدم وبعاء الوقت فالوجود في الوقت على سبيل
التعاقب فيكون الوجود الخارجي في افراد الوجود الخارجي في
لم لا يخفى انه اذا سلم جريان التطبيق فالمحذور الذي يظهر منه هو
ان التقصير بالشيء في قوله فيردي عليه ان مقتضى الدليل هو
اما الانتهاء على تقدير عدمه واتمامه اداة الجزم للكل
هذان المحذوران يجريان في صورة التعاقب فان العدد
الذي يساوي جزؤه كله مستحيل في نفس الامر ليعرف انه مستحيل
عروضه في نفس الامر في الاشياء سواء كان آحاده جمعة
او غير جمعة فان البدهة حاكم بان طبيعة العدد بل الكم
مطلقاً باي عرف من مساواة جزؤه كله فليقل واعلم
ان الفلاسفة شرطوا في مطلق التسلسل الاجتماع والترتيب
وفك بقاها لشرط الاول واما الشرط الثاني فقد
فيكون شرطاً بان لا يمكن ان يكون بين الآحاد ترتيب لم يكن للتعاقب
في كلامه فتلا في شأنه البحث واما اذا اردت ان تقول
فبه يكون ان شاء الله تعالى

وهذا فان الوجود
اسما للذات او غير
فان الذات في الوجود
موجودة في ذات العدد
في ذاتها في الوجود
فان الذات في الوجود
موجودة في ذات العدد
في ذاتها في الوجود

فان الذات في الوجود
موجودة في ذات العدد
في ذاتها في الوجود
فان الذات في الوجود
موجودة في ذات العدد
في ذاتها في الوجود
فان الذات في الوجود
موجودة في ذات العدد
في ذاتها في الوجود

في الازمنة والوجود في الازمان فيكون على سبيل الاجتماع او
على سبيل التعاقب بل للوجود عند المتعاقبات فرداً غير متعاقبات
الا لاهم فانهم يقولون ان المبادئ العالية موجودة في
الدم والدم وبعاء الوقت فالوجود في الوقت على سبيل
التعاقب فيكون الوجود الخارجي في افراد الوجود الخارجي في
لم لا يخفى انه اذا سلم جريان التطبيق فالمحذور الذي يظهر منه هو
ان التقصير بالشيء في قوله فيردي عليه ان مقتضى الدليل هو
اما الانتهاء على تقدير عدمه واتمامه اداة الجزم للكل
هذان المحذوران يجريان في صورة التعاقب فان العدد
الذي يساوي جزؤه كله مستحيل في نفس الامر ليعرف انه مستحيل
عروضه في نفس الامر في الاشياء سواء كان آحاده جمعة
او غير جمعة فان البدهة حاكم بان طبيعة العدد بل الكم
مطلقاً باي عرف من مساواة جزؤه كله فليقل واعلم
ان الفلاسفة شرطوا في مطلق التسلسل الاجتماع والترتيب
وفك بقاها لشرط الاول واما الشرط الثاني فقد
فيكون شرطاً بان لا يمكن ان يكون بين الآحاد ترتيب لم يكن للتعاقب
في كلامه فتلا في شأنه البحث واما اذا اردت ان تقول
فبه يكون ان شاء الله تعالى

وَقَالَ بَلَدُومَ اَنْتَ

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with "و...".

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ

الصدقة
بها الدنيا تنقذ
بها النفس تنقذ

لا تدعوا عن هذا الإجمالكاف دون الإجماله في
 "بهم ١١١١" "رجاء" "يدل" "منه"
 التحكم بل لهم ان يدفعوا ذلك بانه في السلسلة المترد
 الا فطاع اديبكم حيان في الجوار على ما ذكرناه في بعض
 اننا في سنة ثمان مائة وان يكون فيه دليلا
 في الاواسط

ان البرهان يقتضيه عدم التمسك وعدم التمسك
والتمسك يقتضيه التمسك التمسك التمسك
الذي عنه والبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان

البرهان قلت لو كان علم الواجب بالاشياء بصوره مفصلة
لكان الامر كما ذكرت لكن ذلك لم يوجد كونه علمه في واحد
بسيط كما ذهب اليه المحققون فلا تعدد في العلوم كجب علم
فلا يتصور التطبيق ولذلك ذهب الفلاسفة الى ان علمه تعالى
اجمالا وذهب بعضهم الى انه علم بالاشياء الغير المتناهية و
تحقيق علم الله تعالى بسبب بساطة الكلام لا يحتمل هذه دون تلك فيسقط
المقام فان قلت معلومات الله تعالى غير متناهية سواء علمها كبر
كان العلم المتعلق بها واحدا او متعدد افعلى التطبيق في
المعلومات قلت على تقدير حدوث العالم بكمه الممكنات في العلم بالبرهان
المتصفة بالوجود الخادج متناهية لان الحوادث لها بساطة
والحوادث الاستقبالية لا تبلغ مبلغ الاشياء فانها ليست
غير متناهية وان كانت غير واقعة عند حد التطبيق
ان كان يجب وجودها في علم الله تعالى فهي هناك متحدة
غير متكررة وان كان يجب وجودها في الخارج فهي متناهية
واعلم ان المتكلمين ينفقون الوجود الذهني ويتصورون
في العلم بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان

فان كان يجب وجودها في علم الله تعالى فهي هناك متحدة
غير متكررة وان كان يجب وجودها في الخارج فهي متناهية
واعلم ان المتكلمين ينفقون الوجود الذهني ويتصورون
في العلم بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان

لا تضاعف في انه يرد ذلك البعض بذكر ان معلومتها العلم
واحد لا تعدد فيه كجب علمه البسيط فلا يكتفى علم
بالمعلومات المتعددة فضلا عن معلوماته المتصفة بالوجود
الخادج فيستلزم ان يكون علمه بالاشياء بالبرهان بالبرهان
بالمعلومات المتعددة فضلا عن معلوماته المتصفة بالوجود
الخادج فيستلزم ان يكون علمه بالاشياء بالبرهان بالبرهان

ان العلم بالبرهان بالبرهان بالبرهان بالبرهان
بالمعلومات المتعددة فضلا عن معلوماته المتصفة بالوجود
الخادج فيستلزم ان يكون علمه بالاشياء بالبرهان بالبرهان
بالمعلومات المتعددة فضلا عن معلوماته المتصفة بالوجود
الخادج فيستلزم ان يكون علمه بالاشياء بالبرهان بالبرهان

بالمعلومات المتعددة فضلا عن معلوماته المتصفة بالوجود
الخادج فيستلزم ان يكون علمه بالاشياء بالبرهان بالبرهان
بالمعلومات المتعددة فضلا عن معلوماته المتصفة بالوجود
الخادج فيستلزم ان يكون علمه بالاشياء بالبرهان بالبرهان

بالمعلومات المتعددة فضلا عن معلوماته المتصفة بالوجود
الخادج فيستلزم ان يكون علمه بالاشياء بالبرهان بالبرهان

قلت انهم لم يكفوا في النظر الى الامر بل كفوا في النظر الى الناس ولا بالانوار
ولا انقياد في عقولهم باجبا اعتقاد في الله تعالى وصفاته وكما
بالحكم النوري

والانقياد في علمهم ما يجب اعتقاده في الله تعالى وصفاته وكما نلاحظ

المذكور في كتابه في بيان ما في الكتاب من المعاني والآثار
فيكون من جملة ما في الكتاب من المعاني والآثار
فيكون من جملة ما في الكتاب من المعاني والآثار
فيكون من جملة ما في الكتاب من المعاني والآثار

المفكرين بالرد على كتب تصنيفكم المباحة للاضافة الى ما كان عليه من المباحة
ومنه المندوبة وتم ذكره واضحا لا محالة

الرباط والرمم والكروه وال...
الطعام والنفقة...
التي هي واصحابه والتابعين وقرب الزمان بزمانه عليه السلام

كانوا مستقيين غير زبىة الحقان ونهذيب الدلائل على الوجه

الذي ينطبق على القواعد الدونية ولكنهم كانوا عاينين بالاول

الاجال التي تحت الشجر والشوك من طرف المعقائد يومه من اوج

والمحصل انهم يتفقون بالعارف الاكبر ويرشون غيرهم

الطريق مختص بالبين بجوه شئ مما يقتضيه سعدا وانهم قالوا

الاعراب البعرة تدل على البعرة و ان الاقدام تدل على الشرف فما

وان ابراهيم وارض دان في باه على اللطيف الخبير وقال بعض العا

دین های اسلام عرف دیگر عرفه بوار دات یجر النفس

عدم قبولها وقال الامام جعفر الصادق رضي الله عنه عرف

الله ينقض الغريم في فتح الهم وانت اذا تأملت واخطت بمجرب

...میں نے اس کو دیکھا تھا...

بجواب الكلام علمت الاشتغال بعلم الكلام اغاهاه من قبل فروض الكفاية

وما هو فوض عين الخايم ومحصل البقي يا بلي بصدده وتطمين

به نفعه وان لم يكن دليلا تفصيليا ثم اختلف علماء الاصول في

الادب ايايب على الكلف فقال الاشعري هو تعرفه نوحا ودينار على غيرها

وجوب الواجب وحرمة المنهية **قال** المصنف **والاستناد** أبو إسحاق

الاشراى هو النظر فيها ذو موفقة عليه وقبل هو الجرا الاول

النظر وقال امام الحرمين والقاضي ابوبكر وابي فورك هو القصد

النظر لتوقف الأفعال الأختيارية وإخراجها على القصد والنظر

فعل اختيارى قلت على ما ذكره يازم ان يتوقف القصد لكونه

اختیار باع البضد و هكذا فیازم الدور والنسب و تحقیق

ان الافعال الاختيارية تنتهي بالارادة والارادة تنتهي الى

بمسبب غير اختياريه فان تصور الامر اللام شلا بوجها استعاش

الثوق **ثلا** والثوق بوجه الارادة وفيه نفسى ثاكد الثوق علما

ذهب اليه بعض الامم دخل الاختيار في النوق والارادة وليس

هناك امر اخر يضرب بالاعتبار في قصد الحق عند انه ان

والتي هي الصلاة
والتقوى
والإيمان
والزكاة
والصيام
والحج
والعبادة
والطاعة

هو المقصد من هذا

١٥٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

فصل في الكيفية
والنظر في الكيفية
والنظر في الكيفية
والنظر في الكيفية

ما نفع من استناد كل المكنت الى الله تعالى فكيف نفيها ما كان

اللازم لها هيته كافة صدوره على الباري تعالى فلا جرم يكون
وجوده فابيضاً على الباري تعالى غير شرط ومنها لا يكون المكان
بل لا بد من حدود امر قبله ليكون الامور انما هي مقربة للعلم

الغياض الى الامور والآخرة وذلك كما ينظم بحركة سرمدية

دورته من تلك المكنت من استندت للوجود يستند دا

فاما صدور على الباري وحدوث عنه ولا تأخر للوحي

اصلا في الوجود بل في الاعداد قلت هذا هو ما كونه في تحقيق

مدى العلم في بغيره واثبات الحركة السردية الدورية

قال في شرحه المواقف في قوله بالمشايخ واثباته لا طريق

الا العلم سوى ان قلت لعلمهم يدعون فنن الشاخي لا العلم

به فان الشاخي ليس هو طريق العلم عندهم من غير ان

والله هو ينكره افادة العلم الاكبر في تلكه بان

اقرب الاشياء الى الاله هو هيته وهي معلومة من حيث

اللازم لها هيته كافة صدوره على الباري تعالى فلا جرم يكون وجوده فابيضاً على الباري تعالى غير شرط ومنها لا يكون المكان بل لا بد من حدود امر قبله ليكون الامور انما هي مقربة للعلم

الغياض الى الامور والآخرة وذلك كما ينظم بحركة سرمدية دورته من تلك المكنت من استندت للوجود يستند دا فاما صدور على الباري وحدوث عنه ولا تأخر للوحي

اصلا في الوجود بل في الاعداد قلت هذا هو ما كونه في تحقيق مدى العلم في بغيره واثبات الحركة السردية الدورية قال في شرحه المواقف في قوله بالمشايخ واثباته لا طريق

الا العلم سوى ان قلت لعلمهم يدعون فنن الشاخي لا العلم به فان الشاخي ليس هو طريق العلم عندهم من غير ان والله هو ينكره افادة العلم الاكبر في تلكه بان اقرب الاشياء الى الاله هو هيته وهي معلومة من حيث

من حيث الكنت وانها جوارح او عرض او مادي وقد تعارضت

في الالوهة والمناقضات ولم يتقرر شيء منها كما عان

المعارضة والمناقضة فعلم انهم عاجزون عن معرفة نفوسهم

التي هي اقرب الاشياء اليهم فاطنك باحوال الصانع ووضا

بل انما نؤخذ فيها بالاثبات والاعتراف قلت ضعف هذا الدليل

لان في كثرة الخلاف لا تدل على عدم حصول العلم وكوت

الهوية فربما المدرك لا يستلزم سهولة ادراكه وليس يلزم

فلا يلزم من عدم ادراكه لا يكون بعد مدركه كما ان هذا

الدليل لقم لدل على عدم حصول العلم في الهندسيا ايضا

وذهب الاسماعلية الى ان معرفة الله تعالى لا يحصل بغير العلم الا

هو الامام المعصوم عندهم مستدلين بانه الخلاف في معرفة

الله تعالى اكثر من ان يحصى ولو كان النظر يمكن كذلك وبانه الناس

يحتاجون في العلوم الضعيفة كالنحو والصرف الى العلم فلان

يحتاجون الى العلم في اشكال العلوم او لا وبانه انما قلت هذا انما

بدل على العرف في الاستماع على كثرة الاختلاف لو كانت

من حيث الكنت وانها جوارح او عرض او مادي وقد تعارضت في الالوهة والمناقضات ولم يتقرر شيء منها كما عان المعارضة والمناقضة فعلم انهم عاجزون عن معرفة نفوسهم التي هي اقرب الاشياء اليهم فاطنك باحوال الصانع ووضا بل انما نؤخذ فيها بالاثبات والاعتراف قلت ضعف هذا الدليل لان في كثرة الخلاف لا تدل على عدم حصول العلم وكوت الهوية فربما المدرك لا يستلزم سهولة ادراكه وليس يلزم فلا يلزم من عدم ادراكه لا يكون بعد مدركه كما ان هذا الدليل لقم لدل على عدم حصول العلم في الهندسيا ايضا

وذهب الاسماعلية الى ان معرفة الله تعالى لا يحصل بغير العلم الا هو الامام المعصوم عندهم مستدلين بانه الخلاف في معرفة الله تعالى اكثر من ان يحصى ولو كان النظر يمكن كذلك وبانه الناس يحتاجون في العلوم الضعيفة كالنحو والصرف الى العلم فلان يحتاجون الى العلم في اشكال العلوم او لا وبانه انما قلت هذا انما بدل على العرف في الاستماع على كثرة الاختلاف لو كانت

يحتاجون الى العلم في اشكال العلوم او لا وبانه انما قلت هذا انما بدل على العرف في الاستماع على كثرة الاختلاف لو كانت

يحتاجون الى العلم في اشكال العلوم او لا وبانه انما قلت هذا انما بدل على العرف في الاستماع على كثرة الاختلاف لو كانت

يحتاجون الى العلم في اشكال العلوم او لا وبانه انما قلت هذا انما بدل على العرف في الاستماع على كثرة الاختلاف لو كانت

الاجور السميكية لان انما العرفية الفقد سلك العرفية في نظر العرفية

الاجور السميكية لان انما العرفية الفقد سلك العرفية في نظر العرفية

الاجور السميكية لان انما العرفية الفقد سلك العرفية في نظر العرفية

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والذي لا يمتنع عليه
والذي لا يمتنع عليه
والذي لا يمتنع عليه

وبلا على عدم العلم لولا الاختلاف في الاحتجاج العلم على عدم

العلم به فلا حاجة العلم لا نعلم ضرورة انه علم العالم

محدث وكل محدث فله مؤثر علم العالم له مؤثر سواء كان

هناك معلوما ولا وهو وان سلوا حصول العلم بدفع العلم

لكن قالوا انه لا ينبغي النجاة ما لم يؤخذ العلم كالمقبل العقاب

يجب ان يتبين في الشرع ليعتد بها قلنا كفي بصاحب الشرع معلما

وبالنزاع اما ما وعده العلم صانعا قد علم برز ولا يزال

اعاد لفظ العلم ليقطع تحت النظر ويستدل القوم عليه بان محدث لم يزل له العلم او لا يظفر

وكل محدث لم يحدث بالضرورة فاما ان يدور او ينتهي الى

محدث قد علم فالاولان باطلان فنعين الثالث وايضا

جوده محتجا عدم بالنظر الى ذاته اذ لو لم يكن واجب الوجود لكان مستلزما لا متسما لعدم

جوده بالنظر الى ذاته لكان محتجا فكملة حادنا لانه القديم

فيما لا يتبين في عند من يحتاج الى الحديث ولو جردا

في القديم فلا بد ان يتبين الى الواجب بقية دفعا للدور والشي

وجوب الوجود عند المتكلمين انه يكون الذات على تارة لغيره

والتالي الذي لا يمتنع عليه

والذي لا يمتنع عليه

والذي لا يمتنع عليه

والذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
والذي لا يمتنع عليه
والذي لا يمتنع عليه
والذي لا يمتنع عليه

ان يلك وجودا خاصا فانما بذاته غير متزعي في غيره وتنفصل ذلك صمم

فان العلم ان الوجود في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

ان يلك وجودا خاصا فانما بذاته غير متزعي في غيره وتنفصل ذلك صمم

فان العلم ان الوجود في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

العلم بالذات والذات وجودا في علم

سواء وإن الحوادث كلها حادثنة بقدره الله تعالى غير فرق
بين ما يتعلق به قدرة العبد وبين ما لا يتعلق به وقد حجة
حركة المختار حركة المرتضى
السلام لا يبطل الجبر المحض بالضرورة فإن بدوثة العقل حكمة
بالفرق بين حركة المرتضى وحركة المختار وبطلان قوة العبد

فان ما لا يتحقق له وجوده لم يكن ان
يصدق بصفته بغير وجوده ولا بد ان
الوجود لا يصدق له وجوده في ذاته
بل في ذاته في وجوده بالماهية
فان ما لا يتحقق له وجوده لم يكن ان
يصدق بصفته بغير وجوده ولا بد ان
الوجود لا يصدق له وجوده في ذاته
بل في ذاته في وجوده بالماهية
فان ما لا يتحقق له وجوده لم يكن ان
يصدق بصفته بغير وجوده ولا بد ان
الوجود لا يصدق له وجوده في ذاته
بل في ذاته في وجوده بالماهية

المقتلة بل اراد به ان تعذرت مدعيه وذلك الوصف هو بالنسبة
 الى العبد ^{والعبد}
 الى العبد طاعة او معصية وذلك في قواعد الفقايد انه مذموم
 بحكم الاسلام ^{في اخص العلوم}
 الحكماء والمقتلة جميعا ان الله تعالى يجب للعبد العذرة والا
 رادة في هاتوجهين وجود العذرة قلت هذا في ظاهر ^{الكتاب}
 في الحاشية ^{في الحاشية}

العبد خالقاً لأفعاله بالأدلة السبعة التي ذكرناها العقلية
والكتب البسيطة والكتابة وجب أن يقتد بها مقدرة بقدره
الله تعالى خالقاً وبقدرة العبد على وجه آخره التعلق بعتر عنه
بالاكتساب فحركة باعتبار نسبتها المقدرة بسمي كسب له وسوى كونه
باعتبار نسبتها المقدرة الله تعالى خالقاً فهو خلق الرب
وصف العبد وكسب له وأكر المعزلة على أنها حاصلة بقدره
العبد وهداها الأستاذ أبو إسحق على أنها واقعة لمجموع العبد
على أن تعلقها بإتباع باصل الفعل والتعلق أيضاً على أنها لمجموع
القدرتين لكن قدوة الله تعالى تعلق باصل الفعل وقدرة
العبد بكونه طاعة وعصية قلت الظاهر أنه لم يرد أنه قدرة العبد
مستقلة في خلق وصف الطاعة والعصية والألزم عليه ما ألزم على
المعزلة بل أراد به أن تعدو من ذلك الوصف فهو بالنسبة
إلى العبد طاعة أو عصية وقال في قواعد العقائد أنه مذهب
الحكام والمعزلة جميعاً أن الله تعالى يوجب للعبد المقدرة واللا
زامة ثم هو واجباً وجود المقدور قلت هذا ينبغي على ظاهره

كلام الحكماء فانه يحقق مذهبهم انه فاعل للحوادث كلها كما
 مذهب
 سبق نقله في الشفاء وصرح به في شرح الاشارات ايضا حيث
 قال شيخنا عليه السلام ابو البركات البغدادي بانهم نبوا معلولا
 الية في الواجب الالهية الا للتوسط والمتوسطة الالهية و
 الواجب ان ينسب الكل الى المبدء الاول ويحمل الواجب شرطا
 معدة لا فاضة وهذه موازنة ثب الوافدان النقطية
 فانه الكل متفقون على صدور الكل من جل جلاله وانما هو
 جود معلول لا يقع على الاطلاق فان تسامى علوا في تعاليمهم
 لم يكن منافيا لما سبقه وبقوا ما بينهم عليه وقد بهتت
 في التحصيل فان شئت الحق فلا يصح ان يكون علم الوجود الالهي
 هو ركن كل وجه من الوجوه وهذا هو المبدء الاول لا غير وما
 نقله فلا طعن انه العالم كره والارض مركز والانشاء هدف
 والافلاك في الحوادث سهام والله الرامي فاي المفسر في ذلك
 ايضا وقد شاع المعتقد على الاشربة ان قدرة العبد لما لم يكن
 مؤثرة فسميت بقدرة مجرد اصطلاح فانه القدرة صفة

في قوله فاعل للحوادث كلها كما
 مذهب
 في قوله فانه العالم كره
 في قوله والارض مركز
 في قوله والانشاء هدف

في قوله فانه العالم كره
 في قوله والارض مركز
 في قوله والانشاء هدف

في قوله فانه العالم كره
 في قوله والارض مركز
 في قوله والانشاء هدف

صفة مؤثرة على وفق الارادة فانه الفرق بين القدرة والعلم
 بتاثير القدرة وعدم تاثير العلم وبانه لما لم يكن للعبد اختيار
 فلا يتحقق الثواب والعقاب والجواب ان القدرة لا يستلزم ان
 بل ما هو اعظم منه ومن الكسب والفرق بينها وبين العلم بان القدرة
 يستلزم هذا الاعم والعلم لا يستلزم وانما عدم احتياق الثواب
 والعقاب فلا يقدم في اصول الاشربة وسياتي بطلان الكلام ان
 شاء الله تعالى ولنا في مثله خلق الاعمال رسالة منفردة

فيه

مقتضا جميع صفات الكمال مسترأع جميع سمات نقل ان
 في بعض نصوصنا ان هذه القدرة مما اجمع عليه العقلاء كما
 حتى ان بعض المصنفين استدل على هذه الواجبات كونه
 منفردا او بالنسبة الماذكر ان كونه مشاركا لغيره والواجب
 يجب ان يكون اعلم مراتب الكمال فلا يكون له مشارك وان
 تعلم ان كلام خطابي بل شري وان ذكره بعض المشركين بالعلم
 ولا خلاف بين المتكلمين كالم والحكماء في كونه عالما قادرا
 وتكلمنا وهكذا في سائر الصفات ولكنهم يخالفون ان الصفات

في قوله مقتضا جميع صفات الكمال
 في قوله مسترأع جميع سمات
 في قوله في بعض نصوصنا

في قوله يجب ان يكون اعلم مراتب الكمال
 في قوله فلا يكون له مشارك

في قوله مقتضا جميع صفات الكمال
 في قوله مسترأع جميع سمات
 في قوله في بعض نصوصنا

سورة النور على احدى الاطراف

پس از آنکه این کتاب را در این کتابخانه و در این کتابخانه و در این کتابخانه

د

عليه ان هذا الظاهر بناءً على ما سبق من دعوى
الغنية بان ما لا وجود له الا بالاعتبار كيف
يكون واذ في الذي هو مبدأ الجميع ان وجوده
والذي انما بان المراد بالغيبة عدم التوارث
اولاً فهذا بناء على ظاهر كلامهم وذلك على مقتضى
اولاً فهذا بناء على ظاهر كلامهم وذلك على مقتضى
اولاً فهذا بناء على ظاهر كلامهم وذلك على مقتضى

طريق القول وعلى الاول يلزم ان يصدق في الواحد
ان يكون له وجود غني وحاصل الحق
لا يكون ان ينفق على وجود الصفاة غني
فلا يلزم صدق واحد الصفاة
فلا يلزم صدق واحد الصفاة

لو سلم فما اعتل تخصيص لقاعدة كما بمخصص الحكم زيادة الوجود
 الشخص و ب الصفات الكلية على الاهيات الا الواجب
^{ربعه} ^{وقد ما تفسر} حيثما نظر عند الحكماء هنا والنقص وان لم يقصر عن زيادة صفا
^{الاهية} لكنه اشار اليه يقول متصف بجميع صفات الكمال لانه اراد
به في الغنية بناء على ما قبل من ذهب الحكماء في الصفات

زيد اولى قنهما عشرة وجاهل صحى معارفها اجزاء زيد
عبد فوف العز
قند لا قند لاسه الدار
دوديان الماعده
بنات زيد بن عبد الله
الاولاد

الامثلة في غير المتعوض نوع واللازم عدم كونه فهو زيد
او غير زيد من الفوارد الانسانية مثال الاوثر
والامتعة الخ والدار غيره ولا قابل به وقد عرف الاسرى
^{بجملته} الزعم الغريبة

الأفروا تعرض عليه باننا اذا فرضنا جسمين فديين كانا
متغايين بالفروءة مع انه لا يكون عدم احدهما مع
الافتراض

جاء انفا كما في خبرنا و عدم قلت النقض غير وارد لانه
الوجه انفا كما في خبرنا و عدم قلت النقض غير وارد لانه
الجسم المذكورين لب ا موجودين عند المتكلمين اذ لا قدیم

إذ الناقض مدعى فلا بد له اثبات مادة النقص ولا
 يكفيه الرض فلا حاجة إلى تعريف ^{وهو المقرض} وإن تنزل عن هذا

لأنه ما قبله أنه ما ثبت قدمه المستقر عدمه غير مسلم أو يجوز
أنه يكون وجوده القديم متوقفا على عدمه امرافق فيجوز

قديسين
 شيوخنا على صلوات
 الله عليهم
 محمد بن ملا نصر الدين
 ١٢٣٠

فالمواد يجوز عدم احدى اعم وجود الآخر لا انتفاء علاقة بينهما
يوجب عدم الانفكاك وما صدق في الزوم وفي المادة المفروضة
الخاص مراد المسمى ١١

وما فلا نقض ولا شبهة فان هذا الحق هو المردم المعتبر فانه علامة
الافاضة تبيها ان ينزل جميع فديين بينهما علامة توضح
الارزوم عندهم الى بناء القرية لقب واحد باسم الاخر لا مجرد مصا

المجانبين استغنى بالبارى والعالم لا تنافي عدمه وبالرض و
 محله بل بالعدم والمعلوم مطلقاً لا محالة وجود المرض والعلم

والكل والوصف بدونه الصف جاز فيلزم انه يكون في

والمعنى بالانتماء الى الكمال والكمال هو الاستقامه في الخلق والصفات
والله اعلم بالصواب

انما لها على الابدراك لا بالكشف وفي هذه الاغيا والكشف
 فانما يتبين ما كان غائبا على اعتقاده بحسب النظر الفكري
 ولا ارى بأسا في اعتقاد احد طرفي النفي والاثبات في هذه

به ابو علاء ابو نصر قدس سره في الغرة بهذا هو النسخ الملائم لهذا النسخ

وہ جہت علی

در جمیع اینها حقیقت
این بود که بود که
از آنکه بود که
از آنکه بود که

وذلك لا يمكن ان يكون بل هو الله كما لا يخفى ولا يخفى
ان هذا هو الحق لما قالوا انه الحكيم كل ما خسر في العقول
العترة وليس الحكيم الا الله لا يمكن ان يكون حقيقا في هذا العلم الا ان ينفذ ذلك الحق كما استطاع عليه ١٢

والنظر المادي على قدره ليس في نفسه
فقط لان الشخص قد يتغير في كونه
سواء كان متغيرا مع تغير الشخص بالمتغيرة

هذا مذهبهم فانهم لا يشقون في الشخص امراد خلا في قوامه

بالشخص بل ابتداء كل شخص غريبا و افراد نوعا بالمواد
الخارجية بحسب النظر الجليل و اما بحسب النظر الدقيق فامتنان

بوجوده الخاص يعني انه هذا النوع الموجود المتبادل لذلك

الاعراض مخصوص به و تلك الاعراض التي تسمى شخصية في عنوان

الشخص و علامته التي بها يتميز عندنا و لذلك يختلف تلك

الاعراض بحسب اختلاف المدرك في شخص عند بعض المدرك

بمواد مخصوصة و عند بعض آخر بمواد اخرى و العواض

و الكروضات كلها لها ماهية كلية فانها اجزاء و اعراض داخلية

في احدى المتولات فاذا ادركت بالاعتق كانت كلية باعتبار هذا

الادراك و ان ادركت بالالات الجسمانية كانت باعتبار هذا

الادراك جزئية فليس الجزئية والكلية باعتبار ان الجزئية شتى

داخلية قوامه ليس في الكل بل في اجزاءه و الادراك يتعلق

في واحد و اذا كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء

كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه

الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء

الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه
الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه

الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه
الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه

الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه
الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه

الشيء بالتجرب و هو في الحقيقة نفس على ما فصلوه في موضع

فكانه كثر آخر الصفات كما في صفاته و هو في نفسه نفسا نفسا كذلك

مثل هذا الادراك في نفسه نفسا نفسا و لا يتعلق بهذا القدر

تكثيره كما لا يتعلق التكثير بنقول رجوع السمع والبصر الى العلم كما

لا يرى و فلا في الاسلام و التكثير الذي خرج به الامامية في الاسلام

و غيره انما يتعلق ببنو علمه تعالى بالبرهان على وجه الذي يقض

الان في علمه نوع بعض المعلومات كما هو تاليه فانه قلت قد تفرغ عند

الاعتناء انما انما بالاختيار يتوقف فعله على الضور الجزئي حيث

قال في الاشارات الراي الكمال لا ينبعث عنه الشوق الجزئية و فيه

الترجيح بانه نسبة الكمال الى غير جزئية سواء و لذلك استقر في العقل

ورا و النفس مجردة قوة جسمانية في مبدأ تخیل الحركة الجزئية

و ربما ساءها بعضهم نفسا منطبعة فلا يتبع ما يكون في

نوعية كلام الفلاسفة لانه مذهبهم على ما عرفت هو ان الله تعالى

فعل بالاختيار لكل شيء فيلزم تقبل الاشياء بالوجه الجزئي قلت

قد خرج بعضهم بانه المعلوم الذي لا مثله من نوعه كالشمس و

بالوجه الجزئي و هو هذا الذي لا يقبل الا في نفسه

الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه
الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه

الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه
الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه

الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه
الادراك في نفسه و ان كان مذهبهم ذلك فلا يكون تكثيرهم فيه سواء
كان صوابا و خطأ فانه ما يتغير عنه فهو الالادراك الشبيه

فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

العقل انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

عند ذلك معناه الاول المشهور ما لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

الا انه علمه تعالى بذاته عين ذاته وعلمه تعالى بغيره في الممكنات
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

كل طبيعة نوعية من شخص بانه اذا كان في الحقيقة ليست المثل عند صدور
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

على ما الكلام الذي وجدنا في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

اي بوضوح ذاته في صور الاشياء مستقلة ومعلومة لم توجد غيرها في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

في الشفاء بنفسي حيث قال هو يفعل الاشياء دفن في عقول
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

وهو مبدأ لكل شيء في العقل ذاته كل شيء وكلام شاذ في الاركان
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل
فان انما يقع صدور غيره في العقل لا يقع صدور غيره في العقل

مؤلفه
مؤلفه

العلم السليم لا اعتبار لكونه علما ليس وجوده له اعتبار
كونه صادرا عنه بالاعتبار بل الاعتبار لكونه علما هو بعينه اعتبار

في الغناء ولم يتعرض لجواب بل رد دين اخلافه وقيل انه
لا يتجاوز الحق عنها ولم يعين انه في الاحتمال هو الحق وقد نشر
قال في الشفاء على يد الشيخ عباد بن عباد
الاسياد محمد بن محمد بن عباد بن عباد
فيتم بغرضه في الاحتمال
فيتم بغرضه في الاحتمال

١٠

٢٠

٣٠

٤٠

٥٠

٦٠

٧٠

٨٠

٩٠

١٠٠

١١٠

١٢٠

١٣٠

١٤٠

١٥٠

١٦٠

١٧٠

١٨٠

١٩٠

٢٠٠

٢١٠

٢٢٠

٢٣٠

٢٤٠

٢٥٠

٢٦٠

٢٧٠

٢٨٠

٢٩٠

٣٠٠

٣١٠

٣٢٠

٣٣٠

٣٤٠

٣٥٠

٣٦٠

٣٧٠

٣٨٠

٣٩٠

٤٠٠

٤١٠

٤٢٠

٤٣٠

٤٤٠

٤٥٠

٤٦٠

٤٧٠

٤٨٠

٤٩٠

٥٠٠

٥١٠

٥٢٠

٥٣٠

٥٤٠

٥٥٠

٥٦٠

٥٧٠

٥٨٠

٥٩٠

٦٠٠

٦١٠

٦٢٠

٦٣٠

٦٤٠

٦٥٠

٦٦٠

٦٧٠

٦٨٠

٦٩٠

٧٠٠

٧١٠

٧٢٠

٧٣٠

٧٤٠

٧٥٠

٧٦٠

٧٧٠

٧٨٠

٧٩٠

٨٠٠

٨١٠

٨٢٠

٨٣٠

٨٤٠

٨٥٠

٨٦٠

٨٧٠

٨٨٠

٨٩٠

٩٠٠

٩١٠

٩٢٠

٩٣٠

٩٤٠

٩٥٠

٩٦٠

٩٧٠

٩٨٠

٩٩٠

١٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عبد
الله

فلا علم له العلم بها عيني العلم بالعلو والحق ههنا ذكري

لا ياريد ان تحقق علم الواجب بحيث لا يفيض الاكثره في صفاته وذلك لا يحصل بمجرد الاستلزام واعلم انهم ذكروا ان علم الواجب بغيره منطوقه علم بذاته وبما يتو كلفه

الانطواء الآبان قالوا ان ذاته تعالى علمه للممكنات وعلم بذاته علمه منطوقه علم بالممكنات اذ في جملة احواله ذاته كونه مبداء لها فيقتضي علمه في علمها وهذا كما لا يتغير به ذو فطانه لانه تلك الممكنات مبانيه للواجب

تعالى وحضور احد المباني ينبغي لا ينطوي في حضور الآخر ولو فرض بينهما الى نسبة في العلية وغيرها وتوهم ما ذكره كلفه ان يقال انه من جملة احواله كونه تعالى مغاير للممكنات وهو يعلم ذاته مع جميع احواله فيقتضي علمه بذاته علمه بجميع ماواه ثم انهم ذكروا انه علمه تعالى حضوره والمعلوم في العلم الحضور هو بعينه الصورة العينية من غير ان يلقى هناك صورة اخرى فلا بد ان يلقى للمعلوم وجوده في

فلا علم له العلم بها عيني العلم بالعلو والحق ههنا ذكري
لا ياريد ان تحقق علم الواجب بحيث لا يفيض الاكثره في صفاته وذلك لا يحصل بمجرد الاستلزام واعلم انهم ذكروا ان علم الواجب بغيره منطوقه علم بذاته وبما يتو كلفه
الانطواء الآبان قالوا ان ذاته تعالى علمه للممكنات وعلم بذاته علمه منطوقه علم بالممكنات اذ في جملة احواله ذاته كونه مبداء لها فيقتضي علمه في علمها وهذا كما لا يتغير به ذو فطانه لانه تلك الممكنات مبانيه للواجب
تعالى وحضور احد المباني ينبغي لا ينطوي في حضور الآخر ولو فرض بينهما الى نسبة في العلية وغيرها وتوهم ما ذكره كلفه ان يقال انه من جملة احواله كونه تعالى مغاير للممكنات وهو يعلم ذاته مع جميع احواله فيقتضي علمه بذاته علمه بجميع ماواه ثم انهم ذكروا انه علمه تعالى حضوره والمعلوم في العلم الحضور هو بعينه الصورة العينية من غير ان يلقى هناك صورة اخرى فلا بد ان يلقى للمعلوم وجوده في
فنداهم لان العلم بالعلم الحضور مع انه ليس بوجوده في الخارج 8
ما هو ذوق الصورة الخارجيه

في الخارج حتى يلقى الصورة العينية بعينها الصورة العلمية ومن البين انه وجوده لعله ليس بعينه وجود العلو حتى يلقى صورته

العينية منطوقه على صورته العينية فالحاصل انهم ذكروا ان يلقى العلم ما ذكروا به يقال انه تلك العلوية معقولة بذاتها وبعينها باعتبار كونها علم الله تعالى متقدمة عليه باعتبار كونها موجودات خارجية ومع باعتبار كونها علما منسوبة اليه تعالى لا يجب لانها بذلك لا تعتبر

ليست مسبقة بالعلم والارادة وباعتبار وجودها في الخارج منسوبة اليه بالاخبار لانها مسبقة بالعلم الذي يغايرها بالاعتبار وبالارادة المبغضة عنه وفيه ما شرنا اليه بقا هذا ما ذكره في هذا المقام

ولنا في تحقيق مدعهم كلام اخر يعلو في علم الكلام وسنأتي عليها في رسالة معرودة انه وقفنا الله النعمان فان قلت علم الواجب حضوره وحضوره عند نفسه يستلزم المغايرة بينه وبين نفسه والتغاير الاعتباري يستلزم ان لا يلقى ذات الواجب في حيث هو في

غوا اعتبار قنبر ايد عالما بنفسه فيكون مع اعتبار قنبر عالما بذاته في حيث هو عالما بذاته مع قنبر في التعبير بعدم العينية لا يجدى اذ يقال علم الواجب حضوره وحضوره عند نفسه يستلزم عدم العينية

فلا علم له العلم بها عيني العلم بالعلو والحق ههنا ذكري
لا ياريد ان تحقق علم الواجب بحيث لا يفيض الاكثره في صفاته وذلك لا يحصل بمجرد الاستلزام واعلم انهم ذكروا ان علم الواجب بغيره منطوقه علم بذاته وبما يتو كلفه
الانطواء الآبان قالوا ان ذاته تعالى علمه للممكنات وعلم بذاته علمه منطوقه علم بالممكنات اذ في جملة احواله ذاته كونه مبداء لها فيقتضي علمه في علمها وهذا كما لا يتغير به ذو فطانه لانه تلك الممكنات مبانيه للواجب
تعالى وحضور احد المباني ينبغي لا ينطوي في حضور الآخر ولو فرض بينهما الى نسبة في العلية وغيرها وتوهم ما ذكره كلفه ان يقال انه من جملة احواله كونه تعالى مغاير للممكنات وهو يعلم ذاته مع جميع احواله فيقتضي علمه بذاته علمه بجميع ماواه ثم انهم ذكروا انه علمه تعالى حضوره والمعلوم في العلم الحضور هو بعينه الصورة العينية من غير ان يلقى هناك صورة اخرى فلا بد ان يلقى للمعلوم وجوده في
فنداهم لان العلم بالعلم الحضور مع انه ليس بوجوده في الخارج 8
ما هو ذوق الصورة الخارجيه
فلا علم له العلم بها عيني العلم بالعلو والحق ههنا ذكري
لا ياريد ان تحقق علم الواجب بحيث لا يفيض الاكثره في صفاته وذلك لا يحصل بمجرد الاستلزام واعلم انهم ذكروا ان علم الواجب بغيره منطوقه علم بذاته وبما يتو كلفه
الانطواء الآبان قالوا ان ذاته تعالى علمه للممكنات وعلم بذاته علمه منطوقه علم بالممكنات اذ في جملة احواله ذاته كونه مبداء لها فيقتضي علمه في علمها وهذا كما لا يتغير به ذو فطانه لانه تلك الممكنات مبانيه للواجب
تعالى وحضور احد المباني ينبغي لا ينطوي في حضور الآخر ولو فرض بينهما الى نسبة في العلية وغيرها وتوهم ما ذكره كلفه ان يقال انه من جملة احواله كونه تعالى مغاير للممكنات وهو يعلم ذاته مع جميع احواله فيقتضي علمه بذاته علمه بجميع ماواه ثم انهم ذكروا انه علمه تعالى حضوره والمعلوم في العلم الحضور هو بعينه الصورة العينية من غير ان يلقى هناك صورة اخرى فلا بد ان يلقى للمعلوم وجوده في
فنداهم لان العلم بالعلم الحضور مع انه ليس بوجوده في الخارج 8
ما هو ذوق الصورة الخارجيه
فلا علم له العلم بها عيني العلم بالعلو والحق ههنا ذكري
لا ياريد ان تحقق علم الواجب بحيث لا يفيض الاكثره في صفاته وذلك لا يحصل بمجرد الاستلزام واعلم انهم ذكروا ان علم الواجب بغيره منطوقه علم بذاته وبما يتو كلفه
الانطواء الآبان قالوا ان ذاته تعالى علمه للممكنات وعلم بذاته علمه منطوقه علم بالممكنات اذ في جملة احواله ذاته كونه مبداء لها فيقتضي علمه في علمها وهذا كما لا يتغير به ذو فطانه لانه تلك الممكنات مبانيه للواجب
تعالى وحضور احد المباني ينبغي لا ينطوي في حضور الآخر ولو فرض بينهما الى نسبة في العلية وغيرها وتوهم ما ذكره كلفه ان يقال انه من جملة احواله كونه تعالى مغاير للممكنات وهو يعلم ذاته مع جميع احواله فيقتضي علمه بذاته علمه بجميع ماواه ثم انهم ذكروا انه علمه تعالى حضوره والمعلوم في العلم الحضور هو بعينه الصورة العينية من غير ان يلقى هناك صورة اخرى فلا بد ان يلقى للمعلوم وجوده في
فنداهم لان العلم بالعلم الحضور مع انه ليس بوجوده في الخارج 8
ما هو ذوق الصورة الخارجيه

لا يتصور للملكيين والافاقية
 مع انهم من الملكيين منهم من
 لا يتصور على خلق القبيح ولا
 وزعم البلخي انه لا يتصور على
 وقاعة المعتزلة انه لا يتصور على
 الذات مع اعتبار قيد عالما
 بقية من دلالة الذات مع القيد
 لا يتصور على خلق القبيح ولا
 وزعم البلخي انه لا يتصور على
 وقاعة المعتزلة انه لا يتصور على

٥٥
 اوجوه الكمالين والافاقفة
 مع انهم من الكمالين منهم من زعم انه قد
 لا يقدر على خلق شيء وكل وهو الظاهر
 وزعم البعض انه لا يقدر على مثل تعدد الاعداد
 وعامة الكثرة انه لا يقدر على خلق شيء
 فمعنى ذلك انهم

فهم الكتاب
والكتاب في اللغة
هو ما يكتب به
العلماء من الكتب
والكتب هي التي
يكتبون بها العلم
والتعليم والكتب
هي التي يكتبون
بها العلم والتعليم

اقتضت غاية تفوقنا رسال الوصل عليه كما حصل
 النقطة واصل العلم وكفى بما فانه لا يكون اثباتا
 للدلائل السميعة للزوم الدور كج لان اصل النقطة
 لا موقوف عليه للدلائل السميعة التي هي
 حقيقة فاذا توقف اصل النقطة على الدلائل السميعة التي هي
 توقف على الال الذي هو موقوف على اصل النقطة فنثبت الدور

حقيقة التي هي موقوف على ما ثبت الال الوصل الدور
 توقف على قول النقطة فيلزم الدور كبريتي

و اما در مورد این که در این کتاب چه چیزها

...

الطبيب يقال ان الامر قد انتهى بدون
هذه الالادة وان الالادة قد انتهت
على الالادة صودا امر الجبر اذا انتقل
مستخرج من الالادة كما علم من قوله
باب استخراج الالادة من الالهية - ٢٥ -

والا ترى ان سبيل الاضمار دون الالادة لان سبيل الاله
ما كان فيه نفع او فخر دون الالادة فكل من الاله
ينبغي ان يجهل الاله من النفع في الاله الالادة فكل من الاله
الطبيب علم وكل من الاله مطبق وليس كل مطبق مواد شرعية والاصل

الجبر بل هو المختار من الاله

هذا الكلام الاول والثالث لان بناءهما على النفي بين الامر والاداة حاصلة
انه يلزم على النفي ان يلحق الطبع عاصيا فان العبد اذا خالف السبب في امره
مع انه انما يارضاه بخلق عاصيا على ما ذكرت والحال انه اذا خالفه ولم يأت
بالامر لم يرضه بخلق مطيعا لانه انما يارضاه وكذا يلزم ان يلحق العاصي
بمطيعا ومع قطع النظر عن هذا فلو علم السلطان انه لو شاء ما كان
يملك ان يرضاه بخلق مطيعا او عاصيا

نقص لا قضاء وتحصل ان الانكار المتعلق بالمعنى انما هو باعتبار
الحال لا باعتبار الفعل فان الانقضاض بها منكر دون خلقها و

اجاد ما اذ هو قد يتضمن مضامير ومع قطع النظر عن هذا
ولا يقي عقليين عندنا بفعلها ويحكم ما يريد والرضا

انما يتعلق بايجاد ما الذي هو فعل الله تعالى وغاياتها بالاطا
تخصيل ما امره المطاع على ما اراده قلت ويلزم ان يلحق العبد

في المثال المذكور مع انه انما يرضاه السيد وهو مخالف امره
عاصيا ولو خالفه ولم يأت بالامور لم يلحق مطيعا لانه انما

بإرضاه السيد ولا بد ان لو علم السلطان حقيقة الحال
لم يقع للسيد عذر في صورة المخالفة ولكن ان يقال الامر

تكوني يلزم منه وقوع الامور به وهو نعم سائر الكائنات
وامر شرعي وتدينه عليه مدار الشوب والقبول فالطاعة

هو الانبات بما يوافق الامر كذلك والرضا بترتب عليه دون
الامر الاول اذا خالفه الشاء منكلم باجماع الانبياء على ذلك

وليس معناه ايجاد الكلام في الغير كما بقوله المعتزلة لانه خلقه
والامر الاول اذا خالفه الشاء منكلم باجماع الانبياء على ذلك

وتبين ان هذا الكلام الاول والثالث لان بناءهما على النفي بين الامر والاداة حاصلة
انه يلزم على النفي ان يلحق الطبع عاصيا فان العبد اذا خالف السبب في امره
مع انه انما يارضاه بخلق عاصيا على ما ذكرت والحال انه اذا خالفه ولم يأت
بالامر لم يرضه بخلق مطيعا لانه انما يارضاه وكذا يلزم ان يلحق العاصي
بمطيعا ومع قطع النظر عن هذا فلو علم السلطان انه لو شاء ما كان
يملك ان يرضاه بخلق مطيعا او عاصيا

نقص لا قضاء وتحصل ان الانكار المتعلق بالمعنى انما هو باعتبار
الحال لا باعتبار الفعل فان الانقضاض بها منكر دون خلقها و

اجاد ما اذ هو قد يتضمن مضامير ومع قطع النظر عن هذا
ولا يقي عقليين عندنا بفعلها ويحكم ما يريد والرضا

انما يتعلق بايجاد ما الذي هو فعل الله تعالى وغاياتها بالاطا
تخصيل ما امره المطاع على ما اراده قلت ويلزم ان يلحق العبد

في المثال المذكور مع انه انما يرضاه السيد وهو مخالف امره
عاصيا ولو خالفه ولم يأت بالامور لم يلحق مطيعا لانه انما

بإرضاه السيد ولا بد ان لو علم السلطان حقيقة الحال
لم يقع للسيد عذر في صورة المخالفة ولكن ان يقال الامر

تكوني يلزم منه وقوع الامور به وهو نعم سائر الكائنات
وامر شرعي وتدينه عليه مدار الشوب والقبول فالطاعة

هو الانبات بما يوافق الامر كذلك والرضا بترتب عليه دون
الامر الاول اذا خالفه الشاء منكلم باجماع الانبياء على ذلك

وليس معناه ايجاد الكلام في الغير كما بقوله المعتزلة لانه خلقه
والامر الاول اذا خالفه الشاء منكلم باجماع الانبياء على ذلك

هذا الكلام الاول والثالث لان بناءهما على النفي بين الامر والاداة حاصلة
انه يلزم على النفي ان يلحق الطبع عاصيا فان العبد اذا خالف السبب في امره
مع انه انما يارضاه بخلق عاصيا على ما ذكرت والحال انه اذا خالفه ولم يأت
بالامر لم يرضه بخلق مطيعا لانه انما يارضاه وكذا يلزم ان يلحق العاصي
بمطيعا ومع قطع النظر عن هذا فلو علم السلطان انه لو شاء ما كان
يملك ان يرضاه بخلق مطيعا او عاصيا

لا بد للابن الجواب لما ذكرنا
لأنه لا بد من قوة في الخارج ولا بد من قوة
في ذاته ووجوده في ذاته لا بد من قوة
في ذاته ووجوده في ذاته لا بد من قوة

فان كل واحد اذا كان تعينه لذاته وبقائه
او ناسعه اذ لم يتعد اذنا على نفسه فلا بد
من قوة في ذاته ووجوده في ذاته لا بد من قوة

في القوة والكل هو كمال في القوة وقبل المثل هو الشاركة
او كما في الزيادة

الوجود وتعينه على ذاته لم يكن له ماهية كلية فلا يشاركه
غيره فيها وقد يستدل عليه بأنه لو كان له مثل كان كل

واحد منهما مازاء الآخر خصوصية فالوجود والامكان ان
كانا لوازم الماهية المشتركة يلزم اشتراك الكل فيه وان كانا

لوازم الماهية مع الخصوصية فيلزم الترتيب المنافي للوجود ولا
شرك له لقوله تعالى لا اله الا هو وقوله تعالى لو كان فيهما آله

الا الله لقد تنازعنا واعلم ان التوحيد ما يجر وجوب الوجود
او يجر الخلق او يجر المعبودية والا قل قد مر الاشارة

الدالة في المثل وقد يستدل عليه بأنه لو تعدد الوجود
لكان مجموعها ممتكلاً لا هيناً لاكل منها فلا بد له من علة فاعلة

مستقلة وتلك العلة لا بد ان تكون لنفسه وللجميع ولا احد منهما ولا غيرهما
اما الاول فلا محالة لقوله تعالى فاعلاً لنفسه واما الله والشئ

فلا متناهي عن الواجب لولا الغير فثابت والله قد بينا في الآيات
فما كان من غير الله ولا يملك شيئاً من الخلق ولا يملك شيئاً من الخلق

بعض تركيب هويته كل منهما لما هت
الاشراك والتبعية والاعتماد
ان يلقى شئ منها واجبا وعلو
ان يلقى شئ منها واجبا وعلو
ان يلقى شئ منها واجبا وعلو

فان كل واحد اذا كان تعينه لذاته وبقائه
او ناسعه اذ لم يتعد اذنا على نفسه فلا بد
من قوة في ذاته ووجوده في ذاته لا بد من قوة

في الآيات وقد قيل انه دليل اقناعي لجواز ان يتفقا فلا يلزم الفساد
ويمكن ان يقال ان التقدير يستلزم مكان التخالف وعلى تقدير

التخالف اما ان يحصل مراد احدهما او كليهما او لا يحصل منهما
الكل في اما الاول فلا يستلزم كون الآخر عاجزا فلا بد من خالف

وقد فرضنا خالف هت واما الله فلا يستلزم اجتماع التعيين
واما الثالث فلا يستلزم اجتماع التعيين فان منع استلزام

مكان التخالف لجواز ان يكونا متفقين في الارادة فيجب ان
اختلافهما اما لانه مقتضاها ايجاد الغير والعالق فيه الغير واما

لان ذاتهما يقتضي الاتفاق فالجواب انه لا يخفى اما ان يلقى قدره
كل واحد منهما واداته كافية في وجود العالم ولا يخفى انها كافية

فقط وعلى الاول يلزم اجتماع المؤثرين السابق على معلول
واحد وعلى الله يلزم عزها لانها لا يمكن لها انشاء غير الا بغير

الآخر وعلى الثالث لا بد من الآخر خالف فلا بد ان يكون المثل
كن لا يخلق لا يقال انما يلزم العجز اذا انتفى القدرة على الابد

بالاستقلال اما اذا كان كل منهما قادرا على الابد بالاستقلال
فلا متناهي عن الواجب لولا الغير فثابت والله قد بينا في الآيات

والمكان الثاني ايضا هو بولانا يفتقره باقعي مع
الاشراك والتبعية والاعتماد
ان يلقى شئ منها واجبا وعلو
ان يلقى شئ منها واجبا وعلو
ان يلقى شئ منها واجبا وعلو

فان كل واحد اذا كان تعينه لذاته وبقائه
او ناسعه اذ لم يتعد اذنا على نفسه فلا بد
من قوة في ذاته ووجوده في ذاته لا بد من قوة

قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
الكلام من حيث اللفظ لا من حيث المعنى
فان اللفظ لا يوجب الايمان بل هو
مجرد ذكر الذي لا يوجب الايمان

ولكن استغنى عن الابداع بالمشرك فلا يلزم العجز كان القادرين على
كل شئ بالاعتقاد قد بشر كان في علمها وذلك لا يستلزم عجزها

لان ارادتها تعلق بالمشرك وانما يلزم العجز لو اراد استقلال
ولم يحصل لاننا نقول بتعلق ارادة كل منهما ان كان كافيا لزوم

الحذور الاول وان لم يكن كافيا يلزم الحذور الثاني والملاذ
يقين لا يتقبلان المنع وما اوردهم في المثال في شئ لا يصح

للسند به اذ في هذه الصورة ينقص كل واحد منهما ما لم يلزم الذي
يستلزم في كل قدر ما يتم بالمثل الصادق في الآخر فيقتل الخسبة

لمجموع المبلين وليس واحد منهما بهذا القدر في المثل فاعلا مستغلا
في بحثنا هذا ليس المؤثر الا بتعلق القدرة والارادة ولا يتصور

الزيادة والنقص في شئ منهما وهذا وجه شئ في سواها في الوقت
لا ينفصل في رتبة الله وفي التوفيق والتناك وهو

المعبودية وهو ان لا يشرك بعبادة ربه احد فقد دل عليه الدلائل
السمعية وانقد عليه اجماع الانبياء عليهم الصلوة والسلام

وكلهم دعوا الكافرين اولاً الى هذا التوحيد ونهوا عنهم المشرك

قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
الكلام من حيث اللفظ لا من حيث المعنى
فان اللفظ لا يوجب الايمان بل هو مجرد ذكر الذي لا يوجب الايمان

قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
الكلام من حيث اللفظ لا من حيث المعنى
فان اللفظ لا يوجب الايمان بل هو مجرد ذكر الذي لا يوجب الايمان

ولكن استغنى عن الابداع بالمشرك فلا يلزم العجز كان القادرين على
كل شئ بالاعتقاد قد بشر كان في علمها وذلك لا يستلزم عجزها

لان ارادتها تعلق بالمشرك وانما يلزم العجز لو اراد استقلال
ولم يحصل لاننا نقول بتعلق ارادة كل منهما ان كان كافيا لزوم

الحذور الاول وان لم يكن كافيا يلزم الحذور الثاني والملاذ
يقين لا يتقبلان المنع وما اوردهم في المثال في شئ لا يصح

للسند به اذ في هذه الصورة ينقص كل واحد منهما ما لم يلزم الذي
يستلزم في كل قدر ما يتم بالمثل الصادق في الآخر فيقتل الخسبة

لمجموع المبلين وليس واحد منهما بهذا القدر في المثل فاعلا مستغلا
في بحثنا هذا ليس المؤثر الا بتعلق القدرة والارادة ولا يتصور

الزيادة والنقص في شئ منهما وهذا وجه شئ في سواها في الوقت
لا ينفصل في رتبة الله وفي التوفيق والتناك وهو

المعبودية وهو ان لا يشرك بعبادة ربه احد فقد دل عليه الدلائل
السمعية وانقد عليه اجماع الانبياء عليهم الصلوة والسلام

وكلهم دعوا الكافرين اولاً الى هذا التوحيد ونهوا عنهم المشرك

قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
الكلام من حيث اللفظ لا من حيث المعنى
فان اللفظ لا يوجب الايمان بل هو مجرد ذكر الذي لا يوجب الايمان

ولكن استغنى عن الابداع بالمشرك فلا يلزم العجز كان القادرين على
كل شئ بالاعتقاد قد بشر كان في علمها وذلك لا يستلزم عجزها

لان ارادتها تعلق بالمشرك وانما يلزم العجز لو اراد استقلال
ولم يحصل لاننا نقول بتعلق ارادة كل منهما ان كان كافيا لزوم

الحذور الاول وان لم يكن كافيا يلزم الحذور الثاني والملاذ
يقين لا يتقبلان المنع وما اوردهم في المثال في شئ لا يصح

للسند به اذ في هذه الصورة ينقص كل واحد منهما ما لم يلزم الذي
يستلزم في كل قدر ما يتم بالمثل الصادق في الآخر فيقتل الخسبة

لمجموع المبلين وليس واحد منهما بهذا القدر في المثل فاعلا مستغلا
في بحثنا هذا ليس المؤثر الا بتعلق القدرة والارادة ولا يتصور

الزيادة والنقص في شئ منهما وهذا وجه شئ في سواها في الوقت
لا ينفصل في رتبة الله وفي التوفيق والتناك وهو

المعبودية وهو ان لا يشرك بعبادة ربه احد فقد دل عليه الدلائل
السمعية وانقد عليه اجماع الانبياء عليهم الصلوة والسلام

وكلهم دعوا الكافرين اولاً الى هذا التوحيد ونهوا عنهم المشرك

قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
الكلام من حيث اللفظ لا من حيث المعنى
فان اللفظ لا يوجب الايمان بل هو مجرد ذكر الذي لا يوجب الايمان

ولكن استغنى عن الابداع بالمشرك فلا يلزم العجز كان القادرين على
كل شئ بالاعتقاد قد بشر كان في علمها وذلك لا يستلزم عجزها

لان ارادتها تعلق بالمشرك وانما يلزم العجز لو اراد استقلال
ولم يحصل لاننا نقول بتعلق ارادة كل منهما ان كان كافيا لزوم

الحذور الاول وان لم يكن كافيا يلزم الحذور الثاني والملاذ
يقين لا يتقبلان المنع وما اوردهم في المثال في شئ لا يصح

للسند به اذ في هذه الصورة ينقص كل واحد منهما ما لم يلزم الذي
يستلزم في كل قدر ما يتم بالمثل الصادق في الآخر فيقتل الخسبة

لمجموع المبلين وليس واحد منهما بهذا القدر في المثل فاعلا مستغلا
في بحثنا هذا ليس المؤثر الا بتعلق القدرة والارادة ولا يتصور

الزيادة والنقص في شئ منهما وهذا وجه شئ في سواها في الوقت
لا ينفصل في رتبة الله وفي التوفيق والتناك وهو

المعبودية وهو ان لا يشرك بعبادة ربه احد فقد دل عليه الدلائل
السمعية وانقد عليه اجماع الانبياء عليهم الصلوة والسلام

وكلهم دعوا الكافرين اولاً الى هذا التوحيد ونهوا عنهم المشرك

هذا العمل الذي عمل آتق وصديق باب واد في قضا فرض صحة عدم
التخريف بل هو الحول شادة الاحمال اختصاصه به واطلاق الـ

عليه بل المبدأ فان الغد ما كانوا يستعملون المبادئ بالآباء
وانت تعلم ان المشابهات في القرآن وغيره من الكتب الالهية

كثيرة ورواها العلماء باننا وبنا الى ما علم الذي فلو ثبت
ذلك كما في هذا القيل وذهب غلاة الشيعة لاصوله في على

واولاده وقالوا لا ينبغي ظهور الروحاني في الصورة الحسانية
كجبريل عم في صورة وصية الكلي لا يبعد ان يظهر الله في 2

صورة بعض الكمالين كقوله اولاده والاله المعصومين وانت تعلم
ان الظهور غير الحول وان جبريل لم يزل في وجه الكلي بل

ظهر بصورة وهذا فرينة على انهم لم يردوا بالحول بغضه
الحقيق بل ارادوا به الظهور ولا يقوم بذاته حادث قبل الـ

ما يقوم به لا بد ان يلقى من صفات الكمال فلو كان حادثا لكان
قابلا عنه في الازل والخلق في صفة الكمال نقص وهو منزه عن

ذلك وهذا انما يتم اذا لم يكن له صفة لآمال ولا نقص في وجوده

في وجود ما وعد ما وادور على هذا انما يلقى الخلو في صفة
الكمال نقصا لولم يكن هذا الخلو متصفا بآمال بل في زوايا شوا

لحدوث هذا الكمال بان يتصف دائما بنوع كمال يتغير افراده
من الازل الى الابد واجيب عنه بان اذا كان كل فرد حادثا كان

النوع حادثا لا وجود له الا في ضمن الفرد قلت وانت خير بحد
ذلك كما سلف فالوجه في ابطال هذا الاحتمال ما سلفنا من

ابطال الحوادث التعاقبة الغير المتناهية جريان زمان
التطيق وغيره فيها هذا والوارد من الحوادث هنا الصفة الحقيقية

واما الصفات الاضافية والسلبية فيجوز التغير والتبدل فيها
في الجملة كما قلنا زيد وعمر خالفتين وذلك لانه التبدل فيها

انما هو بتغيرها اضافة اليه لا بتغيره في ذاته نعم كما اذا انقلب الك
عن كونه الى يسار كذا وانت ساكن غير متغير والصفات

الحقيقية التي يكونها الاضافات انما يتغير بتغيرها دون انفسها
لا يقال هذا الدليل حار في الاضافات والسلب مع تحذف الد

عنه لانا نقول لان جريان الدليل فيها كما ان مثل الجاد

يغير قوله بعد ذلك لان جريان الدليل فيها جري

الشيء في نفسه لا يتغير في ذاته بل يتغير في صفاته
فانما هو كماله في ذاته لا يتغير في صفاته
فانما هو كماله في ذاته لا يتغير في صفاته
فانما هو كماله في ذاته لا يتغير في صفاته

فانما هو كماله في ذاته لا يتغير في صفاته
فانما هو كماله في ذاته لا يتغير في صفاته
فانما هو كماله في ذاته لا يتغير في صفاته
فانما هو كماله في ذاته لا يتغير في صفاته

وانت تعلم ان المشابهات في القرآن وغيره من الكتب الالهية
كثيرة ورواها العلماء باننا وبنا الى ما علم
الذي فلو ثبت ذلك كما في هذا القيل وذهب غلاة الشيعة
لاصوله في على واولاده وقالوا لا ينبغي ظهور الروحاني
في الصورة الحسانية كجبريل عم في صورة وصية الكلي
لا يبعد ان يظهر الله في صورة بعض الكمالين كقوله
اولاده والاله المعصومين وانت تعلم ان الظهور غير الحول
وان جبريل لم يزل في وجه الكلي بل ظهر بصورة وهذا
فرينة على انهم لم يردوا بالحول بغضه الحقيق بل ارادوا
به الظهور ولا يقوم بذاته حادث قبل الـ ما يقوم به لا بد
ان يلقى من صفات الكمال فلو كان حادثا لكان قابلا عنه
في الازل والخلق في صفة الكمال نقص وهو منزه عن ذلك
وهذا انما يتم اذا لم يكن له صفة لآمال ولا نقص في وجوده

في وجود ما وعد ما وادور على هذا انما يلقى الخلو في صفة
الكمال نقصا لولم يكن هذا الخلو متصفا بآمال بل في زوايا شوا
لحدوث هذا الكمال بان يتصف دائما بنوع كمال يتغير افراده
من الازل الى الابد واجيب عنه بان اذا كان كل فرد حادثا كان
النوع حادثا لا وجود له الا في ضمن الفرد قلت وانت خير بحد
ذلك كما سلف فالوجه في ابطال هذا الاحتمال ما سلفنا من
ابطال الحوادث التعاقبة الغير المتناهية جريان زمان التطيق
وغيره فيها هذا والوارد من الحوادث هنا الصفة الحقيقية
واما الصفات الاضافية والسلبية فيجوز التغير والتبدل فيها
في الجملة كما قلنا زيد وعمر خالفتين وذلك لانه التبدل فيها
انما هو بتغيرها اضافة اليه لا بتغيره في ذاته نعم كما اذا انقلب الك
عن كونه الى يسار كذا وانت ساكن غير متغير والصفات الحقيقية
التي يكونها الاضافات انما يتغير بتغيرها دون انفسها لا يقال
هذا الدليل حار في الاضافات والسلب مع تحذف الد عنه لانا نقول
لان جريان الدليل فيها كما ان مثل الجاد يغير قوله بعد ذلك لان
جريان الدليل فيها جري

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

العالم وفالقبلة زيد ليس من صفات الكمال في تلك الخلق عنها
في الاصل نقصا بل في ذلك الخلق عنها في الاصل كمالا يظهر
به يستشاده في تقديم الزمان في كماله في تقديم الذات
ان يكون ان يقال وجود العالم في الاصل فليس فلا يكون عدم

ايجاد في الاصل نقصا كما انه ليس عدم شي من العزلة للمنفذ
نقصا وما يقال في ان رتبة الامكان ليست اتم من الامكان في الاصل فليس
ليست في كماله في بعض تعلقاتها واما القلوب فما كانت
مثل سلب الجسم ولو ازم ما غنى في جريان الدليل فيها لا يقر لانه

المدعى غير مختلف عنه لا متناهي الخلق عنها ولا يحد بغيره بطلق
الاتحاد على ثلثة اقسام الاول انه يصير شي بعينه شي آخر من
غيره بزل عنه شي او ينضم اليه شي وهذا في مطلق سواء
كان في ذاته في غيره لان المتحد به ان يفتاها انما

فلا اتحاد فيها بعد ذلك فلا اتحاد بل لا بقاء وان في
احد ما وفي الآخر فلا اتحاد ايضا لبقاء واحد وفناء آخر
انما ان ينضم اليه شي فيحصل منها حقيقة واحدة بحيث يكون

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

يكون مجموع شخص واحد آخر كما يقال صناد الزاب طبيا وانما
ان يصير شي شي آخر بطريق الاختلاف في جوهرا وعرضه كما يقال
صناد الماء هو ماء وصناد لا يبيض لمورد والكل في حقيقة في اما الاول
فلما تروا انما انشاء فلا تاحد هان لم يكن حاله في الآخر امتنع

ان يتحقق منها حقيقة واحدة وهذا ضروري وان كان احدها
حالة في الآخر فلا يتحقق في بقى الواجب حاله في الآخر وبالعكس والاول
في كماله الواجب وانما على المستغنى وانما في لانه لو
كان المحل هو الواجب وهو مستغنى عن الحال لانه لا اعتبار في بقا الواجب

جوب في تلك الحال عرضا فلا تحصل منها حقيقة واحدة اعتبارا
واورد عليه بانه ربما كان الواجب مع الغير محلا للغير الصورة
كما في العناصر المتفرقة التي يحلها صور الموالي ودعوى الاختصاص
الاتصال بين الاجزاء المادية غير متوحد كماله الواجب كذا في الواجب

هو المحل لان لا يمكن ان لا يحصل في الوحد والحق باهية حقيقة بل
بشرافه في الصور النوعية الجوهرية وادعوا ان الحام
مؤلف من الصورة الامتدادية والاعراض الغائية بها كالتسريع والركب

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

فدري ان الدليل في الاوضاع ثمانية
منها ان لا يكون في ذاته صفات
وغيره ان لا يكون في ذاته صفات

القدر غائبة أصلا لكن بعض أصايب الحديث من المتأخرين
 لم يرض بهذا القول وانكر كونه النون قبله الدعا بل قبله
 الدعا هو نفسه ثم كما ان نفس الكعبة قبله الصلوة وقد
 يكونه جهة الله تعالى حقيقة من غير تجوز ولا لعل ولا الكذب
 لانها نقض والنقض عليه تعالى وان تعلم انه بعد
 قيام البرهان على انه تعالى عالم بجميع المعلومات وان لا
 يجوز عليه التبديل لاهامه السلب الجمل واما الكذب فقد
 قبل انه يجوز الخلف في الوعيد يلزم تجوز الكذب عليه تعالى
 وبعضهم منع ذلك زعمانه ان الكذب لا يلق الا في الماضي و
 يلق في المستقبل وفساده ط لا الكذب هو الخبر الغير المطابق
 للواقع سواء كان في الماضي او في المستقبل ومنه كذب الله تعالى
 المتأخرين فقال لم يزل الى الدين نافعوا يقولون لا حواءهم
 الدين كروا من اصل الكذب لئلا يخرجهم لخرجه معكم ولا يطلع
 فيكم احدا ابدا وان قولكم لنضركم والله يشهد انهم كاذبون
 والوجه في دفعه ان آيات الله تعالى الوعيد مشروط بشرط

لا لا يطلع في قلوبكم
 هذا لا يطلع في قلوبكم
 لا يطلع في قلوبكم
 لا يطلع في قلوبكم

على وجه الكذب وكذا في الحديث
 من قوله تعالى ولا يطلع في قلوبكم
 ولا يطلع في قلوبكم

بشرط معلومة من الآيات الآخر والاهاديت منها الاحرار
 وعدم التوبة ومنه عدم عفوه تعالى فيكون في قوله الشرطية
 فلا يلزم الكذب أصلا ويمكن ان يقال المودع بها انشاء العهد
 والتمديد لا حقيقة الاضمار فلا يتصف بالكذب كما ذكره علماء
 العربية في مثل قولهم البقي يعاوم الاسد انه لا نشاء العجب
 وفي قوله تعالى اني وضعها انشائه لانشاء الخزن وهو تعالى
 مربي المؤمنين يوم القيمة يعني رؤسهم كما هو من قبل الشاغة
 والسلف الصالح وقالهم في غيرهم وتحقيقه ان الابصار عبدة
 غير ادراك تام وانكشاف بليغ يحصل غيب في البصر وهو ان
 انما يحصل بالمخاداة والقرين وفروجه الشاعري والابطاعي وفي
 حق الله في الآخرة يحصل هذا الادراك بدون تلك الشرايط ولا
 يلزم من كونه تلك الشرايط شرط ادراكه انشاء هذه الشاغة
 كونه شرط انشاء الآخرة اذ لا شكا في قدرة الله تعالى ان
 يخلق في البصر قوة ينكس بها من دلائل انه في بصره تلك الشرايط كما
 قال في غير مواضعه ونسبته وجه بل عند الشك في انشاء تلك

لا يطلع في قلوبكم
 لا يطلع في قلوبكم
 لا يطلع في قلوبكم
 لا يطلع في قلوبكم

هذا الظاهر صفة المؤمن في الجنة
 من قوله تعالى ولا يطلع في قلوبكم
 ولا يطلع في قلوبكم

والنسبة على تقدير ان يكون مدركا
انما هو في الرؤية المدركة بالابصار
ولا يلزم رؤية الشئ بل رؤية
الاشياء في رؤيتها فانظر في
الكتاب او في ذلك الامر فتكون في رؤيته والنقطة

وليس عمل في باللام يقال نظر السلطان لفلان اي راف به
ونقطف وجاء في الرؤية ويسعمل في بال والنظر في الآلة يستعمل

بال فوجب عمله على الرؤية وليس في الانشطار لان الآلة و
مبشرة والانشطار يوجب العلم فلا ينسب الى الآلة واما التسمية
فكقولهم انكم سترون بنكم كما ترون الغلبة البدر والمقد في

ان اجماع الامة قبل حدوث التبدل على وقوع الرؤية وهو
مستأنز لجواز ما وعك كونه الآلة محولة على النظر المتبادر منها
افصح المكارنة بقوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار

وهو اللطيف الخبير لان الادراك المنسوب الى الابصار هو الرؤية
والله نعم مجده نف بكونه لا يرى وما كان سلب مدح

وجوده نقصا يجب تنزيه الله في الجواب عنه وجوب الآلة
ان الادراك هو الرؤية مع الاحاطة بجوانب المرمى وحيثية
النسب والوصول كقوله تعالى انما لدركون المحققون والروية
المقارنة للاحاطة احص مطلقا في الرؤية المطلقة فلا يلزم

والنسبة على تقدير ان يكون مدركا
انما هو في الرؤية المدركة بالابصار
ولا يلزم رؤية الشئ بل رؤية
الاشياء في رؤيتها فانظر في
الكتاب او في ذلك الامر فتكون في رؤيته والنقطة
وليس عمل في باللام يقال نظر السلطان لفلان اي راف به
ونقطف وجاء في الرؤية ويسعمل في بال والنظر في الآلة يستعمل
بال فوجب عمله على الرؤية وليس في الانشطار لان الآلة و
مبشرة والانشطار يوجب العلم فلا ينسب الى الآلة واما التسمية
فكقولهم انكم سترون بنكم كما ترون الغلبة البدر والمقد في
ان اجماع الامة قبل حدوث التبدل على وقوع الرؤية وهو
مستأنز لجواز ما وعك كونه الآلة محولة على النظر المتبادر منها
افصح المكارنة بقوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير لان الادراك المنسوب الى الابصار هو الرؤية
والله نعم مجده نف بكونه لا يرى وما كان سلب مدح
وجوده نقصا يجب تنزيه الله في الجواب عنه وجوب الآلة
ان الادراك هو الرؤية مع الاحاطة بجوانب المرمى وحيثية
النسب والوصول كقوله تعالى انما لدركون المحققون والروية
المقارنة للاحاطة احص مطلقا في الرؤية المطلقة فلا يلزم

والنسبة على تقدير ان يكون مدركا
انما هو في الرؤية المدركة بالابصار
ولا يلزم رؤية الشئ بل رؤية
الاشياء في رؤيتها فانظر في
الكتاب او في ذلك الامر فتكون في رؤيته والنقطة

فلا يلزم من نفيها بالمعنى الاول نفيها بالمعنى الثاني ان
هذه القضية راف لا يجب الكمال ولا اقل في احتمال الآلة لهذا المعنى
بان يعتبر اول العموم ثم ورود السلب فيكون لتجاوز ثبوت

وعلى الاحتمال لا يمتنع الاستدلال الثالث اننا لو قلنا ان الآلة
عامة في الاحتمال فلا يلزم عمومها في الاوقات فانها ليست مطلقة
وحيث نقول بوجوبها حيث لا يرى في الدنيا وما قبل في التمدح ليس

فيه دليل على مطلوبيهم بل هو محتمل لنا لانه لو امتنع الرؤية لم يكن
فيه تمدح انما التمدح للمتنوع المتعذر بحجب الكبرياء مع امكان
رؤيته ولان عدم رؤيته في الدنيا مع كونه اقرب اليهم

من جبل الورد يد كافت في التمدح ولا ينافي رؤيته في دار الآخرة
وقوله تعالى موسى ثم لي ترائي ليس في فيه للتأيد بل للتأكيد
ولهذا يتبدل بادا ولسم انه للتأيد بل للتأكيد فانما يلقى في
الدنيا كقوله جل وعلا ثم تمشوا ابدا بما قدمت ايديهم مع انهم يخشون

الموت في الآخرة للخلاص في العقوبة شاء الله كان وما يشاء
لم يكن هذه العبارة مأثورة في النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على انه

والنسبة على تقدير ان يكون مدركا
انما هو في الرؤية المدركة بالابصار
ولا يلزم رؤية الشئ بل رؤية
الاشياء في رؤيتها فانظر في
الكتاب او في ذلك الامر فتكون في رؤيته والنقطة
فلا يلزم من نفيها بالمعنى الاول نفيها بالمعنى الثاني ان
هذه القضية راف لا يجب الكمال ولا اقل في احتمال الآلة لهذا المعنى
بان يعتبر اول العموم ثم ورود السلب فيكون لتجاوز ثبوت
وعلى الاحتمال لا يمتنع الاستدلال الثالث اننا لو قلنا ان الآلة
عامة في الاحتمال فلا يلزم عمومها في الاوقات فانها ليست مطلقة
وحيث نقول بوجوبها حيث لا يرى في الدنيا وما قبل في التمدح ليس
فيه دليل على مطلوبيهم بل هو محتمل لنا لانه لو امتنع الرؤية لم يكن
فيه تمدح انما التمدح للمتنوع المتعذر بحجب الكبرياء مع امكان
رؤيته ولان عدم رؤيته في الدنيا مع كونه اقرب اليهم
من جبل الورد يد كافت في التمدح ولا ينافي رؤيته في دار الآخرة
وقوله تعالى موسى ثم لي ترائي ليس في فيه للتأيد بل للتأكيد
ولهذا يتبدل بادا ولسم انه للتأيد بل للتأكيد فانما يلقى في
الدنيا كقوله جل وعلا ثم تمشوا ابدا بما قدمت ايديهم مع انهم يخشون
الموت في الآخرة للخلاص في العقوبة شاء الله كان وما يشاء
لم يكن هذه العبارة مأثورة في النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على انه

والنسبة على تقدير ان يكون مدركا
انما هو في الرؤية المدركة بالابصار
ولا يلزم رؤية الشئ بل رؤية
الاشياء في رؤيتها فانظر في
الكتاب او في ذلك الامر فتكون في رؤيته والنقطة

والنسبة على تقدير ان يكون مدركا
انما هو في الرؤية المدركة بالابصار
ولا يلزم رؤية الشئ بل رؤية
الاشياء في رؤيتها فانظر في
الكتاب او في ذلك الامر فتكون في رؤيته والنقطة

الاعمال الخلقية بين الاعمال العقلية والاعمال الحسية
الاعمال العقلية هي الاعمال التي لا تتغير ولا تتبدل
والاعمال الحسية هي الاعمال التي تتغير وتتبدل
والاعمال الخلقية هي الاعمال التي لا تتغير ولا تتبدل
والاعمال العقلية هي الاعمال التي لا تتغير ولا تتبدل

الاقولك كل ما يلقى فهو شاء الله تعالى
بما ليس بمراد فالنكر والعصباء بخلافه
كما استغنى عنه اذ علم بقاء هذا البنية
في ذاته وصفاته هذه البنية معلوم فانه قد مر اننا
خالق الاشياء كلها بالقدرة والخلق بالقدرة يتوقف على الادة

نبتل جميع الاشياء بخلافه وارادته خلافا للمقترنة فانهم ذهبوا
الى ان افعال المكلفين ان كانت واجبة فالتة نظاير بدووقها
وبكوره ذكرها وان كانت حرا تباير بدتركها وبكوره وقوعها وان
كان مكرودها فبعك واما المباح ففعل غير المكلف فلا يتعلق
بما اراده ولا كراهته وذلك مع رده ولا يرضاه بقوله تعالى

ولا يرضى لعباده الكفر هذا البنية قد مر غنى لا يحتاج الى الشئ
في ذاته وصفاته هذا البنية معلوم فانه قد مر اننا
بل هو الحاكم على الاطلاق لقوله تعالى لا يحكم على الله شئ
لانه الواجب اما عبادة عما يستحق تاركه الذم كما قال بعض

فان هذا في قوله لا يحكم على الله شئ
لانه الواجب اما عبادة عما يستحق تاركه الذم
كما قال بعض

وان كانت مفروضا بآراء وقضايا ولا تتركه على رايك
فان هذا في قوله لا يحكم على الله شئ
لانه الواجب اما عبادة عما يستحق تاركه الذم
كما قال بعض

بعض المقترنة او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض
او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض

بعض المقترنة او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض
او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض

بعض المقترنة او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض
او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض

بعض المقترنة او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض
او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض

بعض المقترنة او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض
او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض

على ان يكون لنا ان بعض الافعال لا تكون
فانها لا يكون على الله فاعلم ان التزام الامر
على واجب عليه في فعله ان لا يكون عليه
فانها لا يكون على الله فاعلم ان التزام الامر
على واجب عليه في فعله ان لا يكون عليه

بعض المقترنة او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض
او كما تركه بخلق الحكمة كما قاله بعض

...

قَدْ رَأَيْتُ هَذَا الْمَوْقِعَ فِي الْعَرَبِ
فَقَالَ لِمَ لَا تَقُولُ لِي بِأَسْمَاءِ

او عدته لمخلف ابعادي ومنجز موعدي والذي ذكره ابو عمرو
مذهب الكرام ويستحسن عند كل واحد فلف الوعيد كما قال السري
الوسط شعرا اذا وعد استراة اجر وعده وان اوعد الضراء فالعفو
ما نعه ولقد احسن يحيى بن عازقة هذا الموضع حيث قال الوعد والوعيد
حق فالوعد حق العباد على الله تعالى اذ ضمن لهم انهم اذا فعلوا ذلك
ان بمطهرهم كذا ومن اول بالوفاء ثم الله تعالى والوعد حق على العباد
اذ قال لا تفعلوا كذا فاني اعذبكم ففعلوا فان شاء عني وان شاء

اضد لا نه حق واولاها العفو والكوم لان غفور رحيم انتهى
بلفظه وقيل ان المحققين على خلافه كيف وهو يتبدل بالمعنى
وقد قال الله تعالى لا تبدل العقوبة لوق قلت ان حمل آيات
الوعيد على انشاء التهديد فلا خلاف لانه في ليس خبرا
بحسب المفسر وان حمل على الاخبار كما هو اللفظ فيمكن ان يتبدل
بمخصص المذنب المغفور عن عقوبات الوعيد بالبدل المقتضاه
ولا خلاف على هذا التقدير ان لا يلزم تبدل العقوبة وانما
اذ لم يتبدل باحد هذين الوجهين فيشكل التخصيص لزم تبدل

والكلف

بان يقال ان قوله ومنه يتبدل فوننا
منع من خبره خبره خالدا فيكون معناه
انما هو من لم يبدل فوننا فغفور او
بأنه كافر وليس يبدل فوننا

او عدته لمخلف ابعادي ومنجز موعدي والذي ذكره ابو عمرو
مذهب الكرام ويستحسن عند كل واحد فلف الوعيد كما قال السري
الوسط شعرا اذا وعد استراة اجر وعده وان اوعد الضراء فالعفو
ما نعه ولقد احسن يحيى بن عازقة هذا الموضع حيث قال الوعد والوعيد
حق فالوعد حق العباد على الله تعالى اذ ضمن لهم انهم اذا فعلوا ذلك
ان بمطهرهم كذا ومن اول بالوفاء ثم الله تعالى والوعد حق على العباد
اذ قال لا تفعلوا كذا فاني اعذبكم ففعلوا فان شاء عني وان شاء

والكذب اللهم الا ان يحمل آيات الوعيد على تحقق ما وعده

لا على وقوعه بالفعل وفي آية المذكورة اشارة الى ذلك حيث

قال في آية جهنم خالدا فيها بل ان اتاب بالطاعة فيفصله من

غير وجوب عليه ولا تحقق الوعيد وكيف لا يترك ذلك

وما يصدر عنه من الطاعة ما هو بخلافه على انه لا ينبغي بكونه

اقبل قليل من نعم فكيف يستحق عذابا عليه وان عاب بالمعصية

فبعد له لانه لا حق لاحد عليه والكل ملك ولم يتصرف في ملكه

كيف ما يشاء ولا يقي منه اجمع الاله على انه تعالى لا يفعل شيئا

الاخره وهو الا انه لا يتصور منه القبح لان الحسن والقيح القليلين

متقايان والشرعيين لا يتلف لهما بافعالهم ولا ينسب

فيما يفعل او يحكم الاجود عليهم ما تكرر وتكرر وانظروا في هذا

على التصرف في ملك الغير وهذا المعنى في حقيقة لانه الكل ملكه

فله التصرف فيه كيف يشاء وعلى من غيره من نعمه والله

تعالى الحكيم واعلم العباد اني واقد القادر على كل ما يرضى

في موضع يلف ذلك احسن الموضع بالنسبة اليه وان في وجهه

التي هي عند شربها في كل يوم او شربها في كل يوم في كل يوم
ولما كان المصالح عند كل واحد من احوالها في كل يوم في كل يوم
فانما هو من المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
ولا يخرج بافتقار المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

انما هو من المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
ولما كان المصالح عند كل واحد من احوالها في كل يوم في كل يوم
فانما هو من المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
ولا يخرج بافتقار المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

انما هو من المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
ولما كان المصالح عند كل واحد من احوالها في كل يوم في كل يوم
فانما هو من المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم
ولا يخرج بافتقار المصالح في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم

فان قيل فماذا فعله في فعله
 الى ان يلقى موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو

علينا وايضا ما علم انه لا ينفذ منه ويجوز الظاهر فلا ينسب

افعاله واحواله اليها بفعل الله تعالى وبكم ما يريد لا ينفذ

والنفي هو الارباع على الفاعل في الفعل فهو الحرك الاول للفعل

وبه يصير الفعل فاعلا وتذكر قيل ان العلة الغائية علة فاعلية

لفاعلية الفعل والله تعالى جل من ان يفعل غير شي او يستكمل

شي فلا يلقى فعله معلقا لنفي وايضا كل من يفعل نفي في وجوده

نفي فلا يلقى فعله معلقا لنفي وان كان لفعله نفي غير لازم كونه

نفي مستكلا بغيره وهو ذلك النفي او رد عليه بانه يجوز ان يكون

الاولوية راجعة الى غيره لا اليه فلا يلزم الاستكمال بالغير ورد

بانه اذا كان حصول الاول بغيره وعدم حصوله بغيره متساويين

بالنسبة اليه لا يلقى باعثا نفي بديه وان كان حصوله اولي

له نفي لازم المحذور المذكور ويشاهد من ان الشخص قد يفعل

فعلا لينفع غيره فانه في الحقيقة بفعله ينفع نفسه فانه انما يفعل

اذا كان نفع الغير ادا احسن بالنسبة اليه من عدم نفعه فلا

اذا احسن الى غيره لتوابع الآخرة او لكونه محبوبا او متوقفا

بمحبته

فان قيل فماذا فعله في فعله
 الى ان يلقى موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو

فان قيل فماذا فعله في فعله
 الى ان يلقى موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو

منه منفعه فقط وان احسن اليه للرحم والعطوفة فلا زالت

رقة القلب اللازم للحنينة كمن ينفذ جوارحه للملكة فهو بالحنينة

لا زالت المودة غلبت نفسه والعزلة انما ينشأ بفعله نفي غرضه

بان الفعل الخالي عن النفي غيب وهو نفي فلا يجوز على الله تعالى

ونفي ورد بان الغيب هو الخالي عن الفائدة والصلحة لا الخالي عن النفي

وافعاله نفي شغلة على حكمه ومصلحه لا تحصى لكن لا ينفذها باعثا

نفي على الفعل كما ينفذ قوله راعي الحكمة فيما خلق وامر واودع فيها المنا

فعه ولكن لا ينفذها باعثا نفي على الفعل وان كانت معلومة له كما ان

ينفي عن الاصل البرية يعلم ترتيب المنافع الاخر على ذلك كاستغلال

به والاستغناء باعصانه وغيرهما والباعث له على النفي هو البرية

لا غير يجمع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه نفي بجزلة مملوءة البرية

بالنسبة الى العاكس والآيات والا حاديت الوهم بالعلل والاعراض

قوله بتلك الحكم والمصالح اذا ايقنت ذلك علمت انه ما قاله الله

المقاصد من الحق ان تعليل بعض الافعال بما لا يحكمه الشرع

بالحكم والمصالح فانه كما يجاب الحدود والكفارات وتجرم المكات

بالحكم والمصالح فانه كما يجاب الحدود والكفارات وتجرم المكات

فان قيل فماذا فعله في فعله
 الى ان يلقى موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو

فان قيل فماذا فعله في فعله
 الى ان يلقى موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو
 انما فعله في موثقه وهو

انها لا تقتضى الدم والذم والسواب والقناب و

صفت حقیقه بالروح واعبار است و اوصاف اضافی بخلاف

و ذهب بعض المتقدمين منهم إلى أن الحق والصواب

صنفه أو اعتبارية باعتبارها من أوجه كماله بعض المعززة
كانت ولو عكس كما أن الأمر بالعكس كان ما هو من قبيحاً وما هو
تأنيلاً

[illegible]

الاولوية غير متناهية بحسب المتعلق لان مقدوراته ومعلوماته ومرداته
 غير متناهية اما المعلومات فقط لانه تعالى يعلم الواجب والممكنات
 والمنقضية بآثارها وهي غير متناهية واما القدرة فلان قدرته وادبه
 لا تنف عن حد لا يمكن الزيادة عليه فهو غير متناهية في القوة لا تنف
 الى حد لا يمكن تجاوزها فقلت لا حاجة في تعلق القدرة بالذات فان
 جميع الممكنات مقدورة لم تقع بغيره انما يصح منه فعل كل شئ او تركه جميعها
 متعلق القدرة بهذا المعنى وان لم يكن اجتماعها في الوجود مقدورا
 بناء على استحالة الامور الغير المتناهية مطلقا واما تعلق الارادة
 فيمكن ان يقال الارادة الالهية قد تعلق في الوجود الممكنة
 كلها كاشها في الوقت الذي يوجد فيه جميعها متعلق الارادة فلا
 حاجة في ذلك ثم قيل ان الله تعالى صغارا ذاتا لا تنف
 بالغير كاجرة والبهاء عند الله فلا يتصور فيها كمال لا يتناهى
 المتعلق فلو وجد مقدوراته فليس كغيره لان ما وجد منها متناه
 ومقدوراته غير متناه بل لا يستبينها النسب المتعارفة بكونه
 وله الزيادة والنقص في معلوماته ما كان وما لم يكن له ادراك
 في غير المتعلق في ذاته

على ان الله تعالى لا يحد في ذاته
 في ذاته لا يحد في ذاته
 في ذاته لا يحد في ذاته

لا يحد في ذاته
 لا يحد في ذاته
 لا يحد في ذاته

العالم

والله تعالى ملائكة واهل السموات والارض على كل شيء قدير
 لا يذكر ولا يؤتى كادودة الكتاب والسموات والارض على كل شيء قدير
 على الاصل لانه القوة كانت متروكة لكثرته انما جعلها دواء
 والقاء لنا نبي الله وهو معلق به مائة من الالوة وهو الوتر
 سمواهم لانهم رسل الله بين الناس ذواتهم مني
 وثلاث ورابع وكان المواد تعدد الالوة لا الحرف في هذه الالوة
 عداد لا دوى انه صلح راي جبرائيل علم بلسان المعراج وله سمانه
 جناح من جبرائيل وهو ملك مقرب يتعلق به انباء المومنين
 وينبئ الوحي وميكائيل يتعلق به تغيير الارزاق والبركات
 يتعلق به فتح الصور للموت والبعث وغريزائيل يتعلق به قبض
 الروح فخصهم بالذكر لزيادة فضيلتهم وشرفهم لكل واحد
 منهم اى الملائكة مقام معلوم في المراتب والقرب
 والاعتماد بامور اوامره تعالى قبل انهم لا يرتفعون ولا ينزلون
 عن مقامهم وهذا قول الحكماء وبعض المتكلمين وقيل ان
 ان الاله وهو قوله وما بين الاله مقام معلوم لا يدل على

في المراتب
 في المراتب
 في المراتب

في المراتب
 في المراتب
 في المراتب

في المراتب
 في المراتب
 في المراتب

السموات

في المراتب
 في المراتب
 في المراتب

عليه السلام عليه السلام عليه السلام
فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون

نفي الترتي ويجوز الترتي وانت تعلم انه ينافي ما قاله جبرائيل عليه السلام
لورثت الله لا حشرت لا يصح في الله ما ارجم في الماخذ وينفلق
الدني الصقوة

ما يؤمر به في المستقبل وما صدر عنهم في قصة خلق آدم في قوله

اجعل فيها من يفسد فيها الآية لم يكن على سبيل الاعتراض بل على سبيل

عرض الشبهة لدفعها ونسبة الافساد والنكاح اليهم ليس غيبة
كما توهم بل ذلك على ان الغيبة لا تنصور في حق من لم يوجد بعد

قوله من نسي مجدك ونقدت لك ليس في قبيل تركية النفس
والعجب بل لثمة تزيين الشبهة وآيا ابليس عليه اللعنة فلا كرو

على انه لم يكن في الملايكة كما هو ظاهر قوله تعالى وكان في الجنة وملائكته

من قصة هاروت وماروت ليس مقبولا عند كثير من المحققين

بل ذكر ابو العباس بن محمد بن يثمة ان السبب في انزالهم ان

السمرة قد نسي في ذلك الزمان واستعمل الناس به و

استنطقوا مواعين بينه منها وكراد عوى النبوة فبعث الله

هذين الملكين ليعلم الناس ابواب السمرة فيمكنوا من معارضة

السمرة الكفرة وقيل انهما جلاان سميا ملكين لصلاحهما و

ويستدل بالآية
فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون

والمعنى ان ابليس كان من الملائكة
اي ان ابليس كان من الملائكة
اي ان ابليس كان من الملائكة
اي ان ابليس كان من الملائكة

فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون

ويؤيده قوله الملكين بالكسر وما نقلناه انها كانا ملكين من عظم
الملايكة علما في هذا وديانة وسرفا فانزلها الله في لابلانها

بما ابتلي به بنو آدم وربك الله فيهما الشهوة وراها غريزة

والقتل والزنا وشرب الخمر والزهرة كانت فاجرة في الارض

فوقها بعد ان برأها من قتل النفس وسجد للضم وعلمها

الاسم الاعظم الذي كانا يعرجانه الى السماء فتكلمت الزهرة

بذلك الاسم فصعدت الى السماء فسمها الله تعالى وصبرها بهذا

الاسم المضى ولم يقدر الملكان على الصعود غير يفتق لان

الفاجرة كيف قدرت على الصعود وسمها الله تعالى وجعلها

كوكبا مضيا ولم يقدر الملكان على الصعود مع انها يعلمات

الاسم الاعظم الذي به صعدت الفاجرة بل علمها فبينة

هذه الفتنة بشهد بكذرها وليس في كتاب الله في سورة رعد

الله صلعم ما يدل على صدقها والنزول وكذا في الكتب الاخرى

كلام الله تعالى في غير مخلوق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى

غير مخلوق والابن انما هو على انه تعالى في ملكه وتواتر نقل ذلك منهم و

في التوراة والابجيل والفرود
في التوراة والابجيل والفرود
في التوراة والابجيل والفرود

فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون
فانما هو على ما يكون

لأنه قد يلزم الدود كما في //

غزاة النبياء الجواز ارسال الرسل بان يخلق الله فيهم علما فزورا

برأى الله نفع في تبليغ أحكامه ويصدق بهم بأن يخلق الله نفع

الحجزة حال كذا يبرهم فبئت رسالتهم في غير توقف على بثوث

الكلام ثم ثبت صحة الكلام بقولهم ولا خلاف بين أهل الأمة

فكونوا متشاكلا كن اختلفوا في تحقيق كلامه وهدونه وقدمه

وذلك لانهم لا روقيل من معارض التيمم بها الا ان يروى

صفحه و کتابی که منقذاً فوقه ذکر شد

فما كان من ذلك الا انهم اجمعوا على ان يتركوه في حاله

فمنها من كان في الدنيا

جواب لما

ادبتي خلا اقباليه ۱۲

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والموت والقدية وسقوان كل ما هو في الموت

والصوت كترية هو ما دلت بل قال بعضهم بقدم الجمل

الحق فيهم يبيّنهم القاب وجملة وصانع الخلاق و

والغلاف

عزلة هم
على
فانظر الى السرى الرابع فرقان منهم ذهبوا
الى صفة النبي الاول وقد ثبت انها وصوى
النبي الثاني وقد ثبت الاخرى في كتابه وقرئان
افربان ذهبوا الى صفة النبي وقد هو في احدى
معدني القليل الاول على التفسير والى
ذكرنا اننا رقبه فالحال

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper pasted into the notebook.

والسلامة اليه ينفع يسديا
القول بعد قوله ٩٥

وقيل انهم منعوا اطلاق لفظ الحادث على الكلام المنقطع عنه

للادب واحترانا غز هاب النفس المحذوف الكلام الازلي والمقرر

قالوا بحدوث كلامه تعالى وانه مؤلف من اصوات وهو فوهو

فإنه يغيره ويضربه متكاملاً عندهم أنه يوجد تلك الحروف

الاصوات في الجسم كاللحم المحفوظ او جبريل ادم والبقع وغيرها

شجره موی دم فتم شیوا ان المؤلف الحروف والاصوات صفه

بني نفع والكرايم لا روا ان مخالفة الفروقة الى القرنها الحنا

شنع من مخالفة الدليل وأن ما التزمه المعتزلة من قول كلام صفة

تغيره وان يعزى له متكلماً كونه خالقاً للكلام في الغير فخالفت

للعرف والتفتة ذهبوا الى ان كلامه صفة لمؤلفه المؤلفين

الاصح في الحادثة القائمة زمانه في موضع الزمان كما هو مفضل

نعم في ذلك ما قاله العلامة من واهل بيته

قد عرفهم منقولان كلام مؤلف الخوف واللامع

و هو في القيسر الثاني

النعم وعمه وذهب المصنف الى انه مذهب

[illegible]

وَقُلْ لِي مِثْلَ مَا يُؤْتِيكَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ

ان الالفاظ ايضا قد ينفرد في ذلك مقال ذكر فيها ان لفظ المعنى
يطلق تارة على مدلول اللفظ وتارة على المقام بالغير والشيء
قال الكلام هو المعنى النفسى فهم الاصحاب منه ان مراده مدلول
اللفظ وهو القديم عنده واما العبارات فانها تسمى كلاما مجازا
لدلائها على ما هو الكلام الحقيقي من حروا بان الالفاظ حادثة
على مذهبه ولكنها ليست كلاما بقية حقيقة وهذا الذى
فرهوه له لوازم كثيرة فحقه كعدم تكفيره انك كلامه ما بين
ونفى المصحف مع انه علم لم يكن ضرورة كونه كلام الله حقيقة
وكعدم المعارضة والتحدى بما هو كلام الله بقية حقيقة وكعدم
كون المتروك المحفوظ كلام الله بقية حقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى
فأداه على المتقن في الاحكام الدينية فوجب على كلام الشيخ
على انه اراد ان المعنى يملك الكلام النفسى عنده امثلا
لفظ والمعنى حقيقة قائما بذات الله تعالى وهو المتكلم في
المصاحف الفرق بالالى المحفوظ في الصدور والمكتوب
على الكتابة والمتروك غير القراءة والمحفوظ غير اللفظ وما ينفرد
على اللفظ واللفظ واللفظ واللفظ

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه السالكين
والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه السالكين

وما يقال من ان الحروف والالفاظ مترتبة متعاقبة فبأنه ان
ذلك الترتيب انما هو في اللفظ لعدم مساعده الاله والادلة
الدالة على التدوير يجب عملها على عدد تلك الصفات
المفصلة بالكلام دون نفس الكلام فبما بين الادلة وتلك الصفات
الكلام بعض المتأخرين باليقين وقد قيل انه محمد بن عبد
الكريم الشهرستاني ذهب اليه في نهاية الاقدام وبعضهم
انكوه بوجهه اما اوله فلان مذهب الشيخ ان كلامه بقية واحد
وليس باوثر ولا جبر وانما يغير هذه الامور بحسب
التعلق وهذه الاوصاف لا تنطبق على الكلام اللفظي وانما
يصح تطبيقها على المعنى المعاني للفظ بغير التكليف واما ثانيا
فلا تعلق للحروف والالفاظ قائم بذاته بقية غير ترتيب اللفظ الى
لفظ الاصوات مع كونها اعراس سبالة موجودة بوجود لا
يلحق فيه سبالة وهو سفسطة من قبيل ان يقال ان الحركة توجد
في بعض الموضعات من غير ترتيب وتعاقب بين اجزاها واما
ثالثا فلا بد ان يكون الفرق بين ما يكون بالعارى
بوجودها على ما هو عليه من غير ترتيب وتعاقب بين اجزاها واما
سواء يبعد جليا من قوله في قوله

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه السالكين
والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه السالكين

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه السالكين
والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه السالكين

من الالفاظ وبين ما يقوم بذاته باجماع الاجزاء وعدم
انها عها بسبب تصور الاله فتعق هذا الفرق ان اوجب
اشلاق الحقيقة فلا يلك القيام بذاته مع جنس الالفاظ وان
لم يوجب وكان ما يقوم بالغاى وما يقوم بذاته مع حقيقة
طامته والتفاوت بينهما انما يلك بالاجتماع وعدم الذي
عارض عوارض الحقيقة الواحدة كان بعض صفاته الحقيقة
بجانبها بصفة الخلق واما ما يلك فلان لزوم ما ذكره
من الفاسد وهم فان تكفر انكرى ما بين الدنيين كلام
الله تعالى انما هو اذا اعتقد انه من خسر عا البشر اما اذا اعتقد انه
ليس كلام الله تعالى حقيقة بل ان ليس بالحقيقة صفة قائمة بذاته
تج بل هو دال على الصفة القائمة بذاته مع لا يجوز تكفيره اصلا
كيف وقد ذهب اكثر الاخرة ما خلا الله ومواقفه ولا ما لم
في الدين من كون ما بين الدنيين كلام الله تعالى حقيقة انما هو
بل كونه دالا على ما هو كلام الله تعالى حقيقة لا على انه صفة قائمة
بذاته مع وكيف يدعى انه من ضرورية الدين مع انه خلاف ما نقله

على كيف تصور ان يلك الصفة القائمة
بذاته مع والاصوات من اخذها بالحقيقة
فان يقال ان يلك الاصوات قائمة
بذاته مع وفيها تسمية

بذاته مع وكيف يدعى انه من ضرورية الدين مع انه خلاف ما نقله
بذاته مع وكيف يدعى انه من ضرورية الدين مع انه خلاف ما نقله

ما نقله عن الصحابة وكيف يزعم ان هذا الحق الغير الاعز انكوا
ما هو ضروري يات الدين مع بل هو تكفيرهم كما هم عن ذلك وما كان
فلان الادلة الدالة على النسخ لا يمكن حملها على التلفظ بل يرجع الى
التلفظ كيف وبعضها كما لا يتعلق النسخ بالتلفظ بل بالنسخ
حكمه وبمع تلاوته ولنا في تحقيق الكلام كلام يتوقف على ما هو
هو ان مبدء الكلام النفسي فينا صفة متمكن بها من نظم الكلمات
وترتيبها على الوجه الذي ينطبق على المقصود وهذه الصفة قد
لنفسه مبدء الكلام النفسي وهو غير العلم فانها قد تختلف عن
العلم فان كلام الغير معلوم لنا فقد يتوقف به علمنا ولم يتعلق
به تلك الصفة منا فليس كلامنا بل كلامنا هو الكلمات التي رتبنا
في خيالنا لا غير وما رتبته غيرنا فهو كلام الغير واذا فهمد ذلك
فتفق كلام الله تعالى هو الكلمات التي رتبها الله تعالى في علمه
الا انه بصفة الازلية التي هي مبدء ما يلفها وترتيبها وهذه
الصفة قدية وتلك الكلمات المترتبة التي يجب وجودها على
الازلية بل الكلمات والكلام مطلقا كسائر الممكنات اذ يجب

ما نقله عن الصحابة وكيف يزعم ان هذا الحق الغير الاعز انكوا
ما هو ضروري يات الدين مع بل هو تكفيرهم كما هم عن ذلك وما كان

ما نقله عن الصحابة وكيف يزعم ان هذا الحق الغير الاعز انكوا
ما هو ضروري يات الدين مع بل هو تكفيرهم كما هم عن ذلك وما كان

ما نقله عن الصحابة وكيف يزعم ان هذا الحق الغير الاعز انكوا
ما هو ضروري يات الدين مع بل هو تكفيرهم كما هم عن ذلك وما كان

ما نقله عن الصحابة وكيف يزعم ان هذا الحق الغير الاعز انكوا
ما هو ضروري يات الدين مع بل هو تكفيرهم كما هم عن ذلك وما كان

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

بمعنى كلام النفاذات

وجودها العلم وليس كلام الله في الآما رتبة في نفسه

غير وبسطه والكلمات لا تعاقب بينها في الوجود العلم في يلزم
حدودها وانما التعاقب بينها في الوجود الخارجي وهو بحسب
الاعلام

هذا الوجود كلام لفظي وهذه الوجود سلم بما يلزم المذهب

المنقولة مثل ما يلزم على مذهب المعتزلة وكفى كلام في
فانما يغيره وعلى مذهب الكوايت يكون في محال للحوادث

وعلى مذهب الحنابلة فيقدم الحروف والاصوات مع بدليتها

تعاقبها وتحدد ما عليها وهو موصوفه كلام متقد في الأثر

من أن اللفاظ والحروف ليست كلام الله في بل معانيها

وعلى ما أول به المص كلام الشيخ في الاصوات مع كونها من

الاعراض الستة فائدة بذاته في ترتيب والترتيب في

لغزول لآلة فانه يؤخذ في فسطحة ظاهرة وعلى ذلك ما رتب

المص على متقد في الأثر من الحزور في فان المتحد في كلام

الله في وانكار في ما بين اللفظين كلام الله في تلقى كانكا

لغة ما بين ديون الحافظ كلام الحافظ فيلق كذا في حق

أوراق

وما يلزم علم هو الذي يذكره
بقوله ما رتب المص على متقد في الأثر
من الحزور في الأثر من الحزور في
أول به المص كلام الشيخ في الاصوات مع كونها من

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

في حق القرآن اذ ليس في هذه الكتب كلام الله في الآله ذلك

الكلام موجود بوجود لفظ وتل المثال الصادق لمن رضى

التعقيب والجدال سيد بحقيقة هذا المقال وسمائة توقيفية

اي لا يجوز اطلاق اسم عليه ما لم يرضه اذن الله تعالى في الحق

ليس الكلام في أسماء الاعلام الموضوع في اللغات وانما التراجع في

في الأسماء المأخوذة من الصفات والافعال فذهب المعتزلة والكوايت

الى انه اذ ادرك العقل على التصا بها اثار الاطلاق عليه سواء وردت

الاطلاق اذن الرغول لم يرد وكذا الحال في الافعال وقال القائلون

في اصحابنا كل لفظ دل على ما نبت لله في جاز اطلاق عليه بلا تقييد

اذ لم يكن اطلاقه موصيا بما لا يليق بكرامة في لم يجران يطلق

لفظ العاد ولا المعرفة قد براد بها علم يسم غفلة ولا لفظ

الغيب لانه الغيب فهم غرض المتكلم في كلامه وذلك في غيب الجمل ولا لفظ

العقل لانه العقل علم مانع عن الاقدام على ما لا يليق بامور في العقل وانما

يتصور هذا الغيب فيمن يدعى الداعي الى ما لا ينبغي ولا لفظ الفطن

لان لفظانة سرعة ادراك ما يرد تعريض على التسليم فيسوف

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والشهادة التي بحسب البدن وحيث ما هو يدرك بالاعتقالات
البرهان وقد صدق الشيخ وهو القاعدة والثقة الشايتان
التي لا يمانع ان كان الاكوار منا تقصر عن تصور الان والاشياء
شعرا بان ابياته للمعاد الجناح ليس هي الحكمة بل هي الرقيقة فان
التك بالذات التي بالسنن وظايف النفس فلا يتوهم ان ثباته

المسائل الحكيمة بل هو اذ ان يجمع بين الفلسفة والرياسة وكذا الجارية
والحكمة لطوار النصوص المتكررة الشرة بالجزاء والحب والحكمة
في الحب مع انه في عالم بتفاصيل افعال العباد ان يظهر فضائل المتقين

ومناقبهم وفضائلهم على اهل العروسة تتجلى
لمرة الاوين وصوره الاخرين والفرط للنصوص السابقة في
الكتاب والسنة وهو جسر معدود على من جرت اذ قد في الشر

واحد في السيف يجوز عليه جميع الخلايق المتقين والكفار وكل
ذلك محل قوله بتادك وتطاول في تلك الاواردها وانكره كثر من
الاعتزلة منهم القائلين بالحدس فيمكن بانه لا يمكن البصيرة على مثل

ذلك فايجاده عيب ولو كان فيه تعذيب الابناء والاصحاب
والله في منزلة من يفعل عينا

الصالحين ولا عذاب عليهم يوم القيمة ودد بان البصيرة عليهم
امر يمكن بحسب الذات غايتها ان تجر عادى والابناء والاعتقالات

يجوز ومن علمه من غير تعذيب ونصب فهم كما يرق الخاطف منهم
كالروح الهامة التي في ما ورد في الحديث واليها حق وهو عبادة
وما يعرف به تعادى الاعمال وليس على الحكيم كيفية بل يقرب به

ونفوس كيفية الماسية وقيل بوزن حكمة الاعمال وقيل بحمل
الحسن اجناسا وادبها والتسبب جانا ظلماته في هذا المقام
شبهة المعزلة وهو ان الاعمال العارضة وقد عدت فلا يمكن اعادة ثباتها

فكل تقدير عاداتها لا يمكن وزنها وعلى تقدير امكنها تعادى
مطلوبة لله تع وزنها عيب ووجه الاندفاع في الحكمة والورع
مثل الحكمة في الحب على انه ليس يجب علينا وجه الحكمة فانه افعال

الشرع على معللة بالاعراض ولا يجب عليه شيء والميزان عند بعض
السلف واحد له كفتان وليسوا وفاقان وروى في الحديث
وذكره بلفظ الجمع قوله تع ونضع الموازين القسط للاستظام فلا يفتق منا قبلنا بالاحاديث

وقيل لكل كلف ميزان وخلق الجنة والنار اعيانها مخلوقان الان

عليها الجنة فوق السموات السبع ومثل الذين يقولون في عهد الله

التمن وان الناد تحت الارضين وتلك المعزلة انها ليست مخلوقتين

عالم الافلاك او في عالم العناصر او في عالم احوال الكليظة اما الآلات

نوجد الجنة والنار معا فيهما واما الله فلا يدرى يستأجر الخلائق فيهما

الزبد عليه بكم أفرقت إذا كان الجنة فوق السموات السبع

من غير شكلا وقد تبدل المعترلة على مذهبه بان افعال الله

والعبد وذلك غير واقع قبل القيمة الجماعية الملبى فلا فائدة

رعاية الصلوة عندنا وليس فلام انحصار الغايه في المجازات

انه يفتح للمؤمنين قبره باب الجنة ولكما في باب النار وان

وَيَجْعَلُ أَهْلَ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَجْعَلُ فِي النَّارِ مُطْلَقًا وَكَذَلِكَ

المعاندين في المبالغة في الاجتهاد الساعي بقدر وسعه ولم يترى

للامامة لا يفرق بين بعض القرب والجمهور يستدلون

عَلَىٰ أَنْ الْكَافِرَ كُلَّهُمْ مَجْذُومٌ فِي النَّارِ وَعَلَىٰ أَنْ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُم مُّجْلَدُونَ

لاطفال فالجور على انه اطفال المركبي في النار لما روي انه خفي

رضي الله عنه ^ع غلبني غم غا طفل لها الدين ما توفي

مجلس ۱۳۳۳
۶۶

22

لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في النار وقيل في علم الله تعالى
منه الايمان والطاعة على تقرب يلوغ في الجنة وفي علم الله تعالى
الكفر والعصيان في النار وقال النواوي في شرح صحيح مسلم الصحيح
ان اطفال المسلمين من اهل الجنة وتلك المعزلة انهم لا يغفلون

بل هم خدام اهل الجنة لقوله تعالى ولا توردوا ذرة وزاد في و
لا تجزون الا ما كنتم تعملون قلت هذا يدل على كفايتهم خدام اهل
الجنة فلا بد لهم من عمل اخر ولا يخلد المسلم صلبا كبيرة النار وان

ما في بلا توبة خلافا للمعزلة والخوابي بل يخرج من اخر الجنة
لا وجوبا والديلة على عدم خلودهم قوله تعالى فمن عمل مثله ذرة
خير به والايمان خير ورويته لا ينفق قبل دخوله النار باجماعا

قلت بعد خروجه فلا ينفق فخلد فيها ونفق عدم في قال الله
الا الله دخل الجنة والآية المشهورة بخلود صاحب الكبيرة محمولة على

الكسب الطويل جمع بين الآية فانه الخلد حقيقة في الكسب
الطويل اعم منه ينفق بعد الدوام ولا وثقت المعزلة صاحب
الكبيرة ان لم يتب ليس مؤثما ولا كافرا وثقت الخوابي انه ليس

لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في النار وقيل في علم الله تعالى
منه الايمان والطاعة على تقرب يلوغ في الجنة وفي علم الله تعالى
الكفر والعصيان في النار وقال النواوي في شرح صحيح مسلم الصحيح
ان اطفال المسلمين من اهل الجنة وتلك المعزلة انهم لا يغفلون

لا يورد

لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في النار وقيل في علم الله تعالى
منه الايمان والطاعة على تقرب يلوغ في الجنة وفي علم الله تعالى
الكفر والعصيان في النار وقال النواوي في شرح صحيح مسلم الصحيح
ان اطفال المسلمين من اهل الجنة وتلك المعزلة انهم لا يغفلون

لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في النار وقيل في علم الله تعالى
منه الايمان والطاعة على تقرب يلوغ في الجنة وفي علم الله تعالى
الكفر والعصيان في النار وقال النواوي في شرح صحيح مسلم الصحيح
ان اطفال المسلمين من اهل الجنة وتلك المعزلة انهم لا يغفلون

ليس يؤتى بل يرتكب الذنب مطلقا صغيرة او كبيرة كافرا
اختلف العلماء في تعريف الكبيرة قيل ما توجب به حد وهو قاتل وقيل
ما توجب به حد او لعن او وعيد بنص كتاب او سنة او علم ان

معدته كفارة ما توجب به احدى الثلاثة او اكثر منه او لم يبق في
المرتكب بالدين شعرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا او شعرا
انه معصوم الدم فظهر انه يستحق دمه او وطئ زوجته وهو
يقض انها اجنبية وقال النووي في اصحاب السباع والكليات

هذه الاور قتل نفس غير حق والزنا واللواط وشرب الخمر
والسرقه واخذ المال غصبا والتعذيب وشرب كل سكر يلهي

للمرء وشروطه الفصحة يبلغ دينارا وقسم اليها شهادة الزور
كل الزنا والافطار في نهار رمضان بلا عذر واليمين الفاجرة

وقطع الرحم وعميق الوالدية والنار يوم الرضف والكل مال
التيهم والخيانة في الكيل والوزن وتقديم الصلوة على دفنها وتاخير

عرقها بلا عذر وضرب المسلم بلا حق والكذب على النعم وسب
الصلابة وكتمان الشهادة بلا عذر واخذ الرشوة والقيادة بين

وقال مالك بن النضر في بيان ما لا يوجب حد
وقال مالك بن النضر في بيان ما لا يوجب حد
وقال مالك بن النضر في بيان ما لا يوجب حد

الرضف الذي يرفعون او عتوه
كافرا وذالك ان كان بارا
كافرا وذالك ان كان بارا

الوجال والنساء والسماية عند السلطان ومنع الزكوة وتور
 الامور المروءة والنهي عن النكاح والقدرة ونسب القرآن بعد
 تعلمه واحراق الجوانب بالنار وانتفاع الرعاة غرضها بالاسب
 واليأس من رحمة الله تعالى والآمن عن ملكي الله تعالى واهانة اهل
 العلم وحكمة القرآن والظهور واكل لحم الخنزير وقوم تأخذ
 صلوة واحدة الى ان يخرج من وقتها ليست بكبيرة وانما يرد بها دابة
 لو اعتاد به والعفو عن الصغار والكبار بلا توبة والرد

بالعفو ترك عقوبة الحرم والسر عليه يوم الماخضة جاز
 بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
 لمن يشاء وكس المراد بعد التوبة لانه كفر بعد التوبة ايضا
 كذلك فلزم تناوئ ما في غنة الغفران وما ثبت له والشفاعة
 لرفع العذاب ورفع الدرجات حق لمن اذن له الرحمن من الاثبات
 والمؤمنين بعضهم لبعض لقوله تعالى يومئذ لا تنفع الشفاعة
 الا لمن اذن له الرحمن ورضي له قولا وقوله تعالى في الذي يشفع
 عنده الا باذنه وعند المعزلة لالم يحز العفو عن الكبار بل

يكون من يشفع عن غيره
 لا يشفع عن غيره
 لا يشفع عن غيره

اجمع الامة على نعت الصالحين
 والقبول له عليه السلام وعلى
 من عندنا لا يملك الكبار في الامة
 في سقاط العقاب شرع في وقف

بدون التوبة لم يحز الشفاعة لها واما الصغار فمفوعة عنها
 عندهم قبل التوبة وبعد ها فالشفاعة عندهم لرفع العذاب
 وشفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله الكبار من منته لقوله عدم
 ادخرت شفاعة لاهل الكبار من منته وهو حديث صحيح وبذلك

يبطل مذهب المعزلة في الكفار في الشفاعة في الكبار يستند
 بقوله واتقوا يومئذ انفسكم في شيا ولا يقبل من الشفاعة و
 اجيب بمنع دلالة على العموم في الاشخاص والاحوال وليس ثم

يجب تخصيصها بالكفار بقاين الادلة وهو منفع فيهم اي
 مقبول الشفاعة قبل هو صلح منفع في جميع الناس والحق الا

ان شفاعة في الكفر لتجمل فضل الغضا فتخفف عنهم اهل
 يوم القيمة والمؤمنين للعفو ورفع الدرجات فشفاعة عدم

عامة كما قال الله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ولا يرد
 مطلوبه لقوله تعالى وكف بعطيتك ربك فريض ولا ورد
 في الحديث انه الله ببارك وتعالى يقول لا شفاعة في من
 نطقه وهو عدم لا يرضى الا باخراجه من كانه في قلبه متفالا ذمة

والضمير في نطقه كما قال
 ان نطق ما سئل

وتقدم في منع الشفاعة
 والمؤمنات وساعة في بيان حقيقة
 الايمان ان ملك الكبار في حق وطلب الغفر
 للذنوب المقتضى لشفاعة له في سقاط عقاب عنه

من دفعوا النار بان يلقوا المكافاة
 فارغاء هو للمؤمنين وادخلوا النار

من الايام من النار وهو الشاعمة الكبرى الذي خلق بعض العلماء
المقام المحمود وعذاب القبر للمؤمن الصالح والكافر حق لقوله
النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة
ادخلوا آل فرعون اشد العذاب وقوله في سبيل الحكاية ربنا
امتنا الشقيين واحيينا الشقيين واكرمنا بالاماتتين والاحياء بين
الاماتة الاولى ثم الاحياء في القبر ثم الاماتة فيه بعد ذلك منكر
فيكرثم الاهيل المحر وتقول صلح انه احدثكم اذا مات عرض عليه
مقعداه بالعداة والغنى انه كان من اهل الجنة في الجنة وآت
كان من اهل النار في النار فيقال هذا مقعدك ههنا
يسعدك الله يوم القيمة وقوله ثم يستنزل روحه الى القبر فان عامة
عذاب القبر منه وقوله ثم القبر امار وفتنة من رباح الجنة او خرفة
من خرفة البرية وتعمل الامانة التقاداة في السبيل في السجاعات
الصبيبا يسلو وكذا الابنية عليهم السلام وقيل انه لا بيتا لا
يسئلون لانه السوال على ما ورد في الحديث عن ربه وعنه يسئلون
نبيته ولا يقبل السوال عن النبي من غير النبي وآت خبره لا يترك

لا يتكلم على عدم السوال مطلقا على عدم السوال عن نبيته فقط
وذلك لانه في النبي الذي لا يقبل سالة من غير آتوا مختلفا في عذاب
القبر وانكره قوم بالكلمة وآتوا آخرون ثم اختلف هؤلاء فمنهم
من اثبت التعذيب وانكر الاجلاء وهو خلاف الفعل وبعضهم لم يثبت
التعذيب بالفعل بل بالجمع الآلام في جسده فاذا شراحت بها
دفعته وهذا انكار لعذاب القبر بالحقيقة ومنهم من قال باجتماع
لكن من غير إعادة الروح ومنهم من قال بالاجلاء وإعادة الروح
معا ولا يلزم ان يروا في الحية فيه حتى ان المأكول في بطون الحيوان
بحي وبشل وينعم ويعذب ولا ينبغي ان ينكر لانه في النار
الشجر الاخر قادر على اخفاء العذاب والتعظيم قال الامام
الغزالي في الاحياء اعلم ان لك ثلث مقامات في النصف
بائس اولها عدم ما هو الاظهر والاصح والامان تصديق بان
الحية مثلا موجودة تلد في الميت ولكن لاننا نهدد ذلك فان
هذا المعنى لا يصلح لمسا هذه تلك الامور المكوتية وكلها تنفي

بالأخرة فهو من عالم الكفا أما ترى أن الصحابة كيف كانوا يؤمنون
بنزول جبرائيل عليهم وما كانوا يهدونهم ويؤمنون بالله النبي
بشأهده فإن كنت لا تؤمن بهذا أقصم الأيمان بالله لا بكه والحق
أتم عليك وإن آمنت به وجوزت أن يشاهد النبي هم ما لا
بشأهده من الاله فكيف لا يجوز هذه الميتة المقام الثاني أن
تنتد كرام التائب فإنه يرى في نومه هيئة تدعى وهو يعلم بذلك
حتى تراعى نومه يصح ويرى حبيبه وقد ينزل عن مكانه كل ذلك
بدركه من نفسه ويتأذى به كما يتأذى البقضاء وهو يعلم
وأن ترى ظاهره ساكناً ولا ترى حوائج حبه والهيئة محبة
في حقه والعذاب حاصل ولكنه في حقه غير شاهدة وإذا كان
العذاب لم يلدغ فلا فرق بين هيئة تخيل أو يشاهد المقام
الثالث أن تعلم أن الهيئة بنفسها لا تؤلم بل الذي يلتصق
منها هو السم السم ليس هو الألم بل عذابك في الأثر الذي يحصل
فيلدغ بالسم فلو حصل مثل ذلك الأثر في غير سم لكان ذلك

72
ذلك العذاب قد يوقف وقد كان لا يمكن تعريف ذلك النوع من
العذاب إلا بأن يصفه إلا السبيل الذي يفيض اليه في العادة و
الصفت المهلكات تستقبل مؤذيتها ومولات في النفس
عند الموت فيلحق آلامها كآلام لدغ الحيات من غير وجع
الحيات فإن قلت ما الصحيح من هذه المقامات الثلاثة فأعلم
أن من اكتفى به لم يثبت إلا الأول وانكر ما بعده ومنهم من انكر
الأول واثبت الثاني ومنهم لم يثبت إلا الثالث وأنا الحق الذي
انكشف لنا بطريق الاستبصار أنه كل ذلك في جهة الامكان وأنه
ينكر ذلك فهو لضيق حق صليته وجهله باتباع قدره الله
وعجائب تدبيره فينكر من أفعال الله في ما لم يأمر به ولم
يؤمر به وذلك جهل وقصور بل هذه الطرق الثلاثة في التعذيب
ممكنة والتصدق بها واجب ورب عبد يتبعها بنوع واحد
من هذه الأنواع ورب عبد يجمع عليه هذه الأنواع الثلاثة
هذا هو الحق فصدق به اعاننا الله بنادك ونوع على الصدق
به وبكل ما به النبي عم وسواك شكر ونكر حق لقوله عم

اذ اقبل اليك انا ملكا من اهل ارض قان يقول لاهلها منكر
والاخر فيقول ان لم اكنتم تقولون هذا الرجل فان كان
مؤمننا فيقول هو عبد الله ورسوله ^{محمد} ^{صلى الله عليه وسلم} لا اله الا الله
ومحمدان محمد عبده ورسوله فيقولان له قد كنا نعلم انك
تقول هذا ثم نفي في قبره سبعين ذراعا سبعين ذراعا ثم
ينزل فيه ثم يقال له لم فيقول ارجع الى اهل قان فاجزم فيقولون
ثم كنوم العريس الذي لا يوقظ الا احب اهلها فيبعثه الله ثم
من مضجعه ذلك وان كان منافقا فيقول سمعت النبي يقولون
قولا فقلت مثلهم لا ادرى فيقولان قد كنا نعلم انك تقى كذلك
فيقال للارض اناي فتلنا ثم عليه فيختلف اضلاع فلا يزال فيها
معدبا حتى يبعثه الله ثم مضجعه ذلك وانكر الجبائي والله الجلي
تسميته الملكين منكروا نكروا قالوا انا المنكر ما يصدر عن
الكافر عند تلجج الانس والنكر انا هو تنزع الملكين وهو خلاف
ظن الحديث والآحاد في الصلوات الدالة على عذاب القبر وغيرهم
وسوال الملكين اكثر من ان يحصى بحيث يبلغ القدر المشتركة فيها

فيها حد التواتر وان كان كل منها جبرا لا هادوا وانفق عليه السنن
الصالح قبل ظهور المخالفين وانكره مطلقا ضاربين عمودا ووسر
الموسى واكثر متاخرى العنزلة وبعض الروافضى تمكن بات
الميت جاد فلا يغيب ويكفي حجة عليهم ومن قال عجائب الملك
والملكوت وغرائب صنعته فيعلم يستنكف عن قبول امثال هذا
فان للتشكيك في كل شيء تشاهد صوراً فيقبضها
تلك النساء فكل اننا شاهد في المنام صوراً اننا شاهد هاهنا
اليقظة كذلك شاهد في حال الانحلال في البدن امور لم يكن
ان يشاهد هاهنا الجوهرة في ذلك فيقول من قال ان النبي
فاذا ما تواتروا بعبثه الرسول في رسول وهو من رسل
الله تعالى الخلق ليدعوهم اليه بالاوامر والنواهي الشرعية ^{بالجبر}
في معجزة وهو امر يظهر بخلاف العادة على يد من يدعى النبوة
عند محذو المنكرين عاوجه يد على صدق ولا يكتمهم ^{بها}
ولها ستة شروط الاول ان يلقه فعل الله تعالى او ما يفهم
من التروك والتمسك ان يلقه خادقا للعادة والتمسك ان

بتعدد معارضته الرابع ان يلقى منقروا بالحق ولا يشترط
 التبرع بل يكفي قراين الاحوال التي ان يلقى موافقا للدعوى
 فلو قال معجزي كذا فنعلم خادقا اقرلم يدر على صدقة السكندر
 ان لا يلقى ما ادعاه واظهره مكذبا له فلو انطق الضب فقال انه
 كاذب لم يعلم صدقه بل اذ دنا اعتقاد كذبه بخلاف ان يحكي اليقينة
 فكذبه فان الصحيح انه لا يخرج عن المعجزة لان الاحياء معجزة وهو غير
 مكذب وانا المكذب هو ذلك الشخص بكلامه ويعمل الاحياء بخلاف
 في نصريته وتكذيبه فلا يتقدم تكذيبه لبايع ان لا يلقى المعجزة
 متقدمة على الدعوى بل مقام رتبة لها او متأخرة بزميل يسير
 معتاد مثله والخوارق المتقدمة على دعوى النبوة كرامات
 من لدن آدم الى بنينا محمد ص حق اما نبوة آدم عم فيا لا
 الدالة على انه آخر نبي مطلق بانه لم يكن في زمانه نبي آخر فهو
 بالوحى لا غير وكذا السنن والاجماع فانكار نبوته عما نقل
 عن بعض ابراهيم ينكرون النبوة مطلقا وبعض ابراهيم قالوا
 بنبوة آدم فقط والتصانيف بنبوة منيسوا ودر في فقط

البراهين كذا على ان النبوة والبراهين

فقط وبعض اليهود بانكار نبوة غير موسى عم على ما نفهم
 من تضاعيف كلمات بعضهم شاهدناه منه وجمهور اليهود ويكفي
 والتضاد ينكرون نبوة بنينا صلعم وبعض النصارى وبعض
 اليهود ينكرون رسالة الى غير الرب وهو خلاف النص حيث
 قال تبارك وتعالى قل يا ايها النبي اني رسول الله جميعا وما اراكم
 الا كفافة للشيئ وما قبل ان الاصل ان النبي عم كان مختصا بالبر
 نفسوا الشريك فيهم دون اهل الكتاب فليس فانهم لا اختلاف بينهم
 بالنبي والتحريف كانوا في ضلال مبين ومحمد صلعم فامم الانبياء
 اما نبوته فلا ندعي النبوة واظهر الخوارق وكلاهما بالحق والحق
 على ان القرآن الكريم الذي اوحى اليه موجود محفوظ وقد دعي الخفا
 ليس مرارا عديدة المعارضة باتيان اقر سورة في مثله
 فلم يقدر دواعيه وعدلوا عن المصادمة بالحرف الى المضادة
 والعداوة بالسبوف ولم يات في ذنبه عم الى هذا الزمان
 احد بعينه ولا يابدا بينه فسواء كان اعجازة ككلام البليغ
 وانما ثبت العجب الخالف لما يعمده فصحاء العرب في كلامهم في

المطالع والمقاطع كما ذهب اليه بعض المتكلمين أو لكونه في الدرجة
العليا من بلاغة والفصاحة بحيث لا يبعد البشر على مثله كما ذهب
اليه الجمهور ويجمع الاربعين كما قاله انما او كثر في الله تعالى عن
المعارضة مع القدره كما ذهب اليه النظام وان كان سحيق
الكلام او صرهم بان يسلم العلم اليه يحتاج اليها في العظمة
ليثبت نبوته ثم على ان الخيرات المغايرة للقرآن وان لم يتوان
كل منها فالقدر المشترك بينهما متواتر كجماعة على رضا الله
وسخاوة هاتم وهو كاف في اثبات الحق وسيرة المظهره و
احواله قبل النبوة وبعدها وخلق العظيم وبيان المعارف
الالهية والدقائق الحكيمه التي تخرج عنها افضل الحكماء مع انه نشأ
بين قوم غلب فيهم الجاهلية ولم يترك الخط والتعلم و
النساء ديب الى غير ذلك من شأمله الكريم التي تنهي الالباب
اقوى دليل على نبوته ثم وبارك وكرم واما كونه خاتم الانبياء
ولا يكون نبى بعده فلقوله تعالى رسول الله وخاتم النبيين
ولقوله ثم بعد ذلك الله نعم انت منى بغيره ما روى من

من موسى الآلهة لا نبى بعدى وقال اهل البصائر لما كان فائده شريفة
دعوة الخلق الى الله وارشادهم الى مصالح المعاش والمعاد و
اعلامهم الامور التي تخرج عنها عقولهم وتزجج القاطعة وازالة
الشبهة الباطلة وقد تكفلت البريقة الفراء بجميع هذه الاسود
على الاله الامم الاكل بحيث لا يتصور عليه مزيد كما ينص عنه قوله
تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وانميت عليكم نفاق ورضيت لكم الاسلام
دينا فلم يبق بعده حاجة الخلق الى بعث نبى بعده فلذلك ختم به
النبوة واما تزول عيسى ثم ومتابعته شريفة فهو تعالى كونه
كونه خاتم النبيين والانبيا معصومون من الكفر قبل الوحي و
بعده ومن الكبار بعد العصمة عندنا ان لا يخلق الله فيهم
ذنباً وعند الملائكة تمنع الفجور فابطل اهل الملل والشرائع
كلها على وجوب عصمتهم ^{ملكه} بعد الكذب فيما ذكره المجرى على صحتهم
فيه كدعوى الرسالة وما يبتغونه من الله تعالى في جوار صدوره
فيما ذكره على سبيل السهو والسياسة خلاف فتنه لا يكون وجوه
التعالي بوبك منا واما ان الذي جاب فان كان كبره فهم معصومون

غفر لها وأما عند صدور ههنا أو على سبيل الخطاء في
 التأويل فقال المصنف في الموقف أن جوزه الأكثر وقال
 العلامة السمعاني المختار خلافه وأن كانت صغيرة ففي الصغائر
 المشقة بالخشية كسرقه لثمة عدا أو سهواً خلافاً لما حظو
 بعض المعتزلة فإنهم يجوزونها سهواً بشرط أن ينهوا عليه ومن
 الصغائر أيضاً المشقة البتة عدا كما ذكره العلامة التفتازاني
 في شرح المقاصد لكن قال في شروء العفائد وأما الصغائر
 فيجوز عداً عند الجمهور خلافاً للجماعة وابتداءً ويجوز سهواً
 بالاتفاق إلا ما يرد على الخشية كسرقه لثمة والتطمين لجنبه
 لكن المحققين اشترطوا أن ينهوا عليه فمنهوا عنه هذا كله بعد
 الوحي وأما قبل فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة وشمع الشيعة
 صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم جوزوا
 اظهار الكفر بعبته وإذا تقرر هذا فانتقل إلى الاستنباط مما يشر
 بعضهم فلا كراهة منقولة بطريق الاحاد فردودها ما كان
 منقولة بطريق التواتر فمروغ غلطاً هو ان امكن والاشقى

فحق على ترك الاول او كونه قبل البعثة قلت هذا كلام ولا
 يخفى ما بين اوله وآخره التناقض واختبر في الموقف وشرح
 انهم معصومون عن الكبائر مطلقاً أي سهواً وعدواً وعن الصغائر
 عداً وهذا المحققون في المحدثين والسلف الصالح عاصمهم
 من الصغائر عداً والكبائر مطلقاً بعد البعثة ويشترط صدور
 المعصية عنهم محض على ترك الاول فان حسمت الابواب سببات
 القريبين وهم افضل من الملائكة العلوية عند اكثر الاشعة ومن
 الملائكة السفلية بالاتفاق وعامة البشر المؤمنين البتة
 افضل من عامة الملائكة وعند المعتزلة والى عبدالله الجلي و
 القائل ان يكون من الملائكة افضل وان ارد بالافضل اكثر ثواباً وذلك
 لانه عبادة الملائكة فطرية ولا مزاجية لهم عنها بخلاف عبادة
 البشر فان لهم مزاجية فيلزم عبادتهم الحق وقد قيل فيهم
 افضل البعثة اعجزها على شتمها قلت وعلا هذا يستدفع ما
 يتوهم من ان اساءة الآداب من الملك كزوجه احاد المؤمنين
 ليس بكر فيلزم الملك افضل البشر لان ذلك فائز على كل

الملك شرو بسبب كثرة المشقة مع المبدأ في النزاهة وقلة
 الويساطي على انه افضل فيكون اكثر الثواب عند الله واهل بيته
 الرضوان وهم الذين قالوا لا اله الا الله فيهم لقد رضى الله عن
 المؤمنين اذ بنوا يعزوا تحت الشجرة واهل غزوة بدر و
 هم الذين هاربوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قليب بدر
 وكانوا ثلث مائة وثلاثة عشر شخصاً والكفار تسع مائة
 وخمسين وقد تعاضدت الامم اذ اريدت الصيحة في ثلثهم انهم
 من اهل الجنة وقد عددهم الامم البخاري في جامع الصيحة
 وقد سمعنا من شيخ الحديث ان الدعاء عند ذكرهم في الجدي
 مستجاب وكذا فاطمة وخديجة رضي الله عنهما والحسين
 والحسين رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنها وكذا سائر اولاد
 النبي صلى الله عليه وسلم وكرامات الاولياء حق وهي امور خارقة للعادة
 وتظهر على يد المؤمنين المتقين العار بالله تعالى وصناعات المتقين
 بكلمة قلبه الى جانب العرش غير متروكة بدعوى البتوة
 وبذلك يتبين عجز العجوة وبالصفحة المذكورة للمؤمن

للمؤمن غير المستدراج كما يتبع لبعض النفس والظلم بل الكثرة
 احياناً استدرجوا لهم وزيادتهم في غيبتهم عن بايتهم امر الله تعالى
 وهم غافلون كما قال الله تعالى فلما نوا ما ذكروا به فحقنا عليهم
 ابواب كل شيء حتى اذا فرغوا بما اوتوا اخذناهم بغتة فاذا
 هم بيلبون فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب
 العالمين وقال دم اذا رايت الله يعطى العبد ما يحب
 وهو مقيم على معصيته فاذا ذلك استدرج ثم تيقنا اننا ما ذكروا
 الآية وغير المعونة وهو ما يظهر في عوام المسلمين عند اضطرابهم
 فخلصناهم من الحزن والبطايا واستداروا ابو اسحق منا والمغزلة
 يكونون كرامات الاولياء اذ هي تليق بالجنة ورواها في التنازل
 عنها بعدم مغادرة النجدي وبارها بخلق معجزة للمؤمن وكثرة
 للولي الذي ظهرت على يده والدي على حقيقة ما قصه مرهم و
 اصغى بن برضا و ما تواتر عن غيرهم من اولياء الله بنينا بحيث
 ينفذ عنده نوايل الخبيرين على الكذب بكلام الله بهيمة و
 يختص به من يريد فيه شعار بوجه شيمها بالكرامات وتكون

هذا يستطوع العاقل انكلاه
 وفقاً لكونه لا شاهد
 بغيره او يتواتر لديه

قال يكرم الله بها ويختص برشته من يشاء كان اوفى
 لنظم القرآن واعلم مسئلة امامة ليست من الاصول التي يجب
 على كل مكلف معرفتها عند اهل السنة والجماعة لكن لما جعلها
 الشيعة من الاصول وزعموا فيها اموراً مخالفة لمذهب
 الجمهور جرت عادة التكلمين بابرارها في زيل النبي حفظاً
 لمقاييد عامة المسلمين في الخطأ والخلل ووصفنا لهم في الوقوع
 في مهاوي الزلل كما في الحق والامام الحق بعد النبي عنه ابو بكر
 الصديق عليه السلام بعد النبي عليه السلام في حقايقه
 امامته بالاجماع وان توقف فيه بعضهم اولاً فان الصحابة
 قد اجتمعوا يوم وفات النبي عليه السلام في ساعته
 فقال الانصار للمهاجرين منا امير ونكم امير فقال
 ابو بكر منا الامراء ونكم الوزراء واجتمع عليه بقوله عنه
 الائمة قريب فاستقر رأي الصحابة بعد المشاورة و
 الحواجة على الخلافة ابي بكر واجتمعوا على ذلك وبايعوه
 وبايعه ذلك على رضي الله عنه بعد توقف منه ولقب

والا اية لما اولى
 من ذلك ان هذا الحق
 وجبت له

ولقب بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصارت امامته مجمعة عليه في غير
 مدافع ولم ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد خلافاً للبركة
 فانهم يزعمون النص على امانتاً جليلاً واما نصاً خفياً
 والحق عند الجمهور انهم لم يروا في حق ابي بكر بين الحق والباطل
 براءة الشبهة ثبت امامته بنص الامام والاجماع فان ابا بكر
 بعد ما انقضت على خلافة سنتان واربعة اشهر او سنة
 شهر ونصف فلما يابس من جوفه دعي عثمان رضي الله عنه عليه كتاب
 العهد لعرضه رضي الله عنه فقال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما
 عهد ابو بكر بن ابي قحافة في آخر عمره عمده بالدين اخرجاً عنها
 وادب عمده بالافرة داخلها حين يؤمن الكافر ويؤيد
 الناجر في استخلفت عمر بن الخطاب فان عدل فذاك
 ظني به ورائي فيه وفاد لكل امرء ما اكتسب من الاثم والنجس
 اردت ولا اعلم الغيب وسيعلم الذنب ظلموا الى منقلب بشيء
 فلما ختم الصحيفة فبايعوا عمر مرتين بشيء فقال يا معاشر
 بني ابي بكر ان كان عمر رضي الله عنه فوقع الاتفاق على خلافة فقام عمر

بكتهم

واخرجوا الى النخيل والاربع
 ان يبايعوا في الصحيفة

سنيين بامر الخلافة والامانة واقامها على نهج العدل والا
ستقامة واستشهد في ذي الحجة سنة ثلث وعشرين من
الهجرة على يد ابى الولوة غلام الميرة بن مشجعة حين استمر
موت فقال اجد احق بهذا الامر من الذين توفي عنهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضى فسمى عثمان وعلي بن ابي طالب
والطلحة وعبد الرحمن بن عوف وعبد بن ابي وقاص رضي الله
عنهم اجمعين وجعل الامر شورى بينهم فاجتمعوا بعد دفن
عمر رضي الله عنه وفوض الامر جميعهم الى عبد الرحمن بن عوف
ورضوا بحكمه فاختر عثمان رضي الله عنه وبايعه لمخبره الصحابة
فبايعوه وانقادوا له وصلوا معه الجمعة والاعياد و
صار ذلك اجماعا ثم عثمان ذو النورين سمي به لانه لم يدر
زوجه رقية بنته فلما ماتت زوجه ام كلثوم فلما ماتت
فقال لو كان عندي ثالثة لزوجتها ثم على المرتضى
رضي الله عنه رضاه الله تعالى ورسوله في الدين والدنيا
ومناقبه اكثر من ان يحصى واوفى من ان يستقصى استشهد

في سنة ثلث وعشرين من الهجرة
في شهر ذي الحجة سنة ثلث وعشرين

استشهد عثمان رضي الله عنه اجمع كبار المهاجرين والانصار
بعد ثلثة ايام على رضي الله عنه من موت عثمان رضي الله
عنه والتموا منه قبول الخلافة قبل بعد مدافعة طويلة وامتناع
كثيرة فبايعوه فصار خلافة اجماعا من اهل الحل والعقد فقم
بامر الخلافة ست سنين واستشهد على رثن السليمان
من وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم نصبا الخلافة على امال
رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلافة بعد ثلثون سنة ثم يصير لها
عضوضا وقيل انه السليمان انما هي بخلافة ابي الموثق بن
بن علي رضي الله عنه على سنة شهر بعد وفاته ابي الموثق بن
علي رضي الله عنه والمراد بالخلافة الكاملة وضع الخلافة الحقيقية
فلا بناء ذلك تسمية الائمة من اهل الحل والعقد بعضهم بعد
خليفة ولما ذكرنا ان عثمان رضي الله عنه يجوز اطلاق خليفة رسول الله
صلى الله عليه وسلم على السلطان والا فليكن هذا الترتيب اي ترتيب الخلافة
عند الجمهور ونقل عن المالك بن النوفل بين عثمان وعلي رضي الله
عنه انهما كانا في النطن ان ابا بكر افضل ثم عمر وعن

أدفعتم

ثم يتعارفوا الطنونة عثمان وعلي

ابي بكر بن خزيمة تفضل على عثمان ومعه الافضل اى افضل
 المواد ههنا انه اكثر ثوابا عند الله تعالى كما كتبت في خبر
 لانه اعلم واشرف نسباً وماله ذلك فان صفة الفعل
 موضوعة للزيادة في قوة المصدر بوجه ما تقدم من ذلك
 من جميع الوجوه او يجمع الفضائل من حيث المجموع والذي وقع
 فيه الخلاف مما هو الرجمان بهذا الوجه اعني من حيث الثوب
 لا الرجمان من الوجوه الاخر فلا ينافي ذلك رجمان الغيرة
 احاد الفضائل ولا في مجموع الفضائل من حيث المجموع وقيل
 تفصيله في الكوثر الجديد لانه على الترجيح الجديد للترديد
 والكفر عدم الايمان والايمان في اللغة التصديق فقول
 وما انت بمؤمن لنا اى بصدق وانه هو التصديق بما علم
 مجمع البنية عدم به ضرورة تفصيلاً فيما علم تفصيلاً او اجمالاً فيما
 علم اجمالاً هذا مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري واتباعه واللفظ
 بكلمة الشهادة مع القدرة عليه شرط في اخطائه فهو
 كما في قوله في النار ولا ينفعه المعرفة القلبية من غير ان كان

احاطة بغيره

اذعان وقبول فان من الكفار من كان يعرف الحق بيقين
 وكان النجاسة عناداً واستكباراً كما قال الله تعالى وحججنا
 واستقيمتها انفسهم ظلمات وعلواً والدليل على خروج اللفظ
 بكلمة الشهادة عن الايمان قوله تعالى اولئك كذب في قلوبهم
 الايمان وقوله ولا يدخل الايمان في قلوبكم وقوله وقلوبهم
 بالايمان وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ثبت قلبي على
 دينك حيث نسب فيها وفي نظايرها الغير المحصورة بالايمان
 الا القلب قد انكس على انه فعل القلب وهو التصديق والعمل
 خارج عنه مجيء معناه بالايمان معطوفاً عليه في عدة مواضع
 من الكتاب كقوله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات فانه
 الجزاء لا يعطى على كماله فلا يعال جاء القوم وافرادهم ولا على
 العشرة ولا احاداً وتفصيل المقام ان فيها اربع احتمالات
 الاول انه يجعل الاعمال جزءاً من حقيقة الايمان داخل في قوله
 وحقيقة حتى يلزم من عدمها عدمه وهو مذهب المعتزلة والكل
 ان يكون اجزاء عرفية للايمان فلا يلزم من عدمها عدمه كما

في العرف السوء والظفر واليد والرجل جزا زيدا مثلا ومع
ذلك لا يقال يعدم زيدا باندغام احد هذه الامور وكان
الاعضاء للشجر تعد جزأ منه ولا يقال يعدم بانعدامها وهذا
مذهب السلف كما ورد في الحديث الصحيح الايمان سبع وسبعون
شعبة علما بقوله لا اله الا الله وادنا ما اماطة
الاذ عن الطريق فكان لفظ الايمان عندهم موضوعا للقدر
المشترك بين التصديق وبين الاعمال فيكون اطلاقه على التصديق
فقط وعلى مجموع التصديق والاعمال حقيقة كما ان المعبر في الشجرة
المعينة بحسب العرف القدر المشترك بين ساقها ومجموعتها
مع الشعب والاوراق فلا يطلق الانعدام عليها بل ياتي بها
وقس عليه الالف المعين كزيد فالنصديق بمنزلة اصل الشجرة
والاعمال بمنزلة فروعه واعضاءها فادام الاصل باقيا يكون
الايمان باقيا وان انعدم شعبها كما تقدم بمثله بالشجرة
الثالث انه يجعل الاعمال نارا خارجة عن الايمان مسببة له
ويطلق عليها لفظ الايمان مجازا ولا مخالفة بينه وبين الاعمال

سبح

الثاني الا ان يكون اطلاق اللفظ عليها حقيقة او مجازا وهو
بحث لفظي الرابع ان يكون الاعمال خارجة عنه بالكلية ومن
التأويلين بهذا الاحتمال من يقول لا يضر مع الايمان معصية كما
ينفع مع الكفر طاعة وهو مذهب بعض الخوارج واعلم ان الاسلام
هو الانقياد والظاهر وهو التلفظ بالشهادتين والافراز
بما ترتب عليهما والاسلام الكامل الصحيح لا يكون الا مع الايمان
والاتباع بالشهادتين والصلاة والزكاة والصوم والحج
وقد ينفك الاسلام الظاهر عن الايمان كما قال الله تعالى
الاغراب امتا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا بضم
ان يكون الشخص مسلما في ظاهريه ولا يكون مؤمنا في الحقيقة
واما الاسلام الحقيقي المقبول عند الله تعالى لا ينفك عن الايمان
الحقيقي بخلاف العكس كما في المؤمن المصدق بقلبه لما ركع
للعامل واعلم انه لو فسّر التصديق المعبر في الايمان بما هو
قسمي العلم فلا بد من اعتباره قيد آخر يخرج الكفر العناد كما هو المشارة
وقد عبر عنه بعض المتأخرين بالتسليم والانقياد وجعله ركبا من

والا قرب ان يفتقر التصديق بالتسليم الباطني والافتقار
 القلبي بقرينة ما قيل ان التصديق ان تنسب باختيارك القدر
 الى احد وهو جوم حوم ذلك ولم يصب المخرجة دلالة يكفر احد
 من اهل القبلة وهم الذين اعتقدوا بقبولهم دين الاسلام اعتقادا
 جازما خاليا عن الشكوك ونطق بالشهادتين فان من اتهم
 على احد بهما لم يكن من اهل القبلة الا اذا جاز عن النطق لعل في
 لسانه او لعدم الفهم من جهة الوجوه المباحية اي ما يعلم منه
 نفي الصانع القادر المظهر ذكره بعد القادر لان الاختيار الذي
 اثبتته الفلسفة ليس اختيارا عندنا فاما ادبه الاختيار بالمعنى
 الذي اثبتته المتكلمون اعني صحة الفعل والترك فلا يعني القادر
 عنه فان القادر قد يضطر الى الفعل فيفعله بقدرته وليس مختارا
 بهذا المعنى العليم فعلا كان او قولاً او بما فيه تركه ام ما في جواب
 الوجود او في الخلقية كالعالمين بالنور والظلمة الذين يجعلون
 النور فاعل الجبر والظلم فاعل الشر واما المقترنة فمختار الخضم
 لا يكفرون وقد سئل الامام ابو القاسم الانصاري عن رجل من
 افاضل

قوله لا بد ان يكون له ما يعلم منه نفي الصانع
 كماله

نماذره

نماذره امام الحسين عن تكفيرهم فقال لا يجوز ان يفسم نواها
 عما يسببه الظلم والقيح والابليس بالحكمة وسئل عن اهل الجبر فقال
 لا يجوز تكفيرهم لانهم عظموه حتى لا يكون لغيره قدرة وما نيزد
 واجاد فاكل متفقون على ان الله كما منه عن سمات النقص والزال
 واما في المعبودية كعبدة الاصنام والكواكب والارواح
 النبوة او الكار ما عظم حتى محمد صلى الله عليه وسلم به ضرورة
 او انكار امرهم عليه قطعاً من الاول الذين ينكرون النبوة
 مطلقاً كالبهائم وبعض الملاحدة ومثال الثاني المنكرون للصانع
 الجسماني كما سبق ومثال الثالث المنكرون بحرمته الجبر وكل من
 الفقه للرجال والاستحلال للمحرمات ولا بد من التقييد يكون
 تحريمه مجعاً عليه وان يكون حرمة من ضرورات الدين وحي
 يدخل فيما تقدم وبدون القيد الاول ما ثبت التكفير اصلاً و
 وبدون القيد الثاني ان يكون الاجماع مستنداً الى الظن
 لا يثبت ايضاً وكذا ان كان مستنداً الى دليل قطعي ولم
 مستنداً بحيث يكون من ضرورات الدين فلت ومع القيد

والله اعلم واني اعلم واولو دلائل النبوة
 واثبات الكوفة وقصم رخصان ورجع البيت

يرحل فيها فقدم وقد ذكر الغزالي في كتاب المنقح من تعذيب
الجدل انه قد ^{تشتبه} الخلاف في كون الاجماع حجة ولا يكفر منكرها
فتذكر الحجج عليه اذا لم يكن من ضروريات الدين لا يكفر فقلت
ولا يعيد ان يقال انه اذا علم انه مجمع عليه ومع ذلك انكره كبر
لانه يدل على العناد ونصب الخلاف وايضا الفتن بين اهل
الاسلام واما اذا لم يعلم ذلك فيعذر والله اعلم واما غير
ذلك كالحائذين بخلق القرآن والعا وحين في اصحاب النعز
بما لا يوجب تكفيرهم ^{فمنهم من} كذا قذف عايسة رضي الله عنها
وسب الصحابة رضوان الله عنهم بغير ما ذكر ليس بكفر على الاصح
في مذاهب الك فقيهم فالله اعلم بمتبع وليس ككاف ومثله الجسم
اي القول بانه جسم بلا كيف واما المصرون بالجسم المشنون
للازمها من غير تنسب بالسكفة فهم لا يكفرون كما صح به الرفع
في الغرر وذكره الشريف العلامة في اول شرح المواقف فان قلت
نحن نرى الفقهاء يكفرون بكلمات ليس فيها شيء من الامور التي
عداها المصنف من موجبات الكفر كما ذكره في باب الردة انه

لو قال

ولو قال اني ارى الله تعالى يكلمني شهاما كفر مع ان الادي في
ان اصحابنا على انه رويته شك في الدنيا جازية عقلا واهما
فاستنبه بعضهم ونفاه اخرون وهل يجوز ان يرى في المنام
قيل لا وقيل نعم والحج انه لا مانع من هذا الرويات وان
روية حقيقة فقلت حكمهم بالردة في الكلمات مبني على انه يفهم
احد الامور المذكورة والظاهر ان التكفير في المسئلة المذكورة
بناء على دعوى المكالمه شهاما فانه منصب النبوة بل اعلا
مراتبها وفيه مخالفة ما هو من ضروريات الدين وهو صلى الله
عليه وسلم خاتم النبيين وقس عليه بواني الكلمات وما مل فيها بغير
اشعارها بالامور التي فصلها المصنف والنبوة وهي في
اللغة الرجوع واذا اسند الى الله تعالى فالمراد به الرجوع بالنية
واللطف على العبد واذا وصف به كان المراد به الرجوع
عن المعصية قال الله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا اي رجع عليهم
بالفضل والانعام لرجعوا الى الطاعة والانقياد وهي في
الشرع الندم على المعصية من حيث هي معصية والاقبال عليها
الواقع

في الحال مع الغرم على انه لا يعود اليها اذا قد ر عليها وقيد
على المعصية خروج النذر على المباحات والواجبات والمندوبات
وقيد الجنبية خروج النذارة عن شرب الخمر مثلاً لا يكون معصية
بل للاضرار من مضاره الديونية كالصواعق وخفة العقل و
والاخلال بالحال والعرض وقيد الاجماع قناع في الحال يخرج
النذر والغرم عليهما مع الاستغفار في الحال وقيد الغرم يخرج
الاقلاع مع النذر على ما مضى من غير غرم على عدم العود اذا قد
عليها وشروط بعضهم في حقوق الناس رد المظالم وقيل
الاقلاع في الحال لا يكون بدونه لان دوام الغضب غضب
وقيل هو واجب برأيه ولا يدخل له في اصل التوبة بشرط
المعقولة ان لا يعود ذلك الذنب وان يستديم على النذر و
وعندها بما ليس شرطين في حصول التوبة واجبة لقوله تعالى
توبوا الى الله جميعاً اية المؤمنين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
توبوا الى الله توبة نصوحاً وهي مقبولة عند الله كطفا ونقطة
واحداً من الله تعالى وجوباً لما هو واقتراف الذنب

بعد

85
بعد التوبة لا يبطل التوبة السابقة لانها عبادة مستقلة
منقضية وفي صحة التوبة عن المعاصي دون بعض خلافه مبني
على انه النذر لكونه مطلقاً الذنب فيجب ان يعم الذنب او لكونه
ذنباً خاصاً فلا يجب نعيمها والصحيح هو الثاني ولا يصح التوبة الموقفة
مسلية يترك الذنب سنة لما مر في تعريفه من وجوب الغرم
على ان لا يعود اليها والامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع ما
فان كانا يومر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يومر به
منه وبالفرد الامر به والامر بالمنكر ان كان حراماً وجب
النهي عنه وان كان مكروهاً كان النهي عنه مندوباً ولا يشترط
في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كونه ما ذكرنا من جهة الامر
والوالي لان احاد الصلابة والنابعين كانوا يأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر من غير اذن وكان ذلك
شائعاً بينهم لم ينقل النكير عن ذلك من احد فكان ذلك
اجماعاً وشروطه اي شرط وجوبه ونذبه ان لا يؤدي الى الفسنة
فان علم انه يؤدي اليها لم يندب بل ربما كان حراماً بل يلزم

ان لا يحضر المنكر ويعتزل في بيته للملازمة ولا يخرج الا للضرورة
 ولا يذمه معارفته تلك البلدة اذا كانت عرضة للفساد
 وان يظن قبوله فان لم يظن قبوله لم يجب سواه ^{ظنه} لعدم القبول
 او شك في القبول وعدمه ^{هذا} اذ العيان كما تخفى وفي
 الاجرة تامل اذا لم يجب لعدم ظن القبول ولم يخف الفتنه فيجب
 اظهار الشعار الاسلام ولا يجوز التجسس لقوله تعالى ولا تجسسوا
 ولقوله صلى الله عليه وسلم من تتبع غورة اجنبه المسلم تتبع
 الله غورته ومن تتبع غورته فضحه على رؤس الاشهاد
 في الاولين والآخرين وايضا علم من سيرة المطهرة ان كان
 يكره اظهار المنكرات الصادرة عن المسلمين ويرسلهم
 الى الانكار كل ذلك لكمال رحمة وعظم اخلاقه وقد صرح
 الفقهاء بانه يسحب للشهور الكتمان في المعاصي دون الكفر وقد
 روى ان عمر رضي الله تعالى عنه دخل من السطح وارجله في حوض
 على حالة منكورة فانكر عليه فقال يا عمر ان كنت قد عصيت من وجه
 فقد عصيت من ثلثة اوجه فقال يا هي قال الرجل قال الله تعالى
 ولا تجسسوا

86
 ولا تجسسوا وقد تجسست وقال الله تعالى واتوا البيوت من
 ابوابها وقد دخلت من السطح وقال الله تعالى ولا تدخلوا
 بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسلموا على اهلها وما سلت
 فتركه عمر ومشرط عليه التوبة وتفصيل مسئلة التجسس يطلب
 من كتب الفقه نبيك الله تعالى على هذه العقائد الصريحة التي
 من تفصيلها ^{ووفقنا} وفقيك العمل بما يجب ويرضى وفي بعض نسخ
 وفقيك لما يرضى من الاعمال قبل التوفيق عند الاشركين و
 واكثر القضاة خلق القدرة على الطاعة وقال امام الحرمين
 هو خلق الطاعة قلت والظاهر ما قاله الامام فان القدرة
 على الطاعة متحققة في كل مكلف ^{الاصح} الا ان يكون المراد القدرة
 المؤثرة القريبة من الطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهبه
 من ان القدرة مع الفعل وهو على ما عرفت بعض المتأخرين
 جعل الاسباب موافقة للسبب ^{الاصح} ثم ثبت فلو بنا على
 دينك ووفقنا الاعمال الصالحة ربنا لا نزع فلو بنا بعد
 اذ هدينا وهدى لنا من لدنك ^{سبحانك} انت الوهاب

واغفر لنا وتب علينا انك انت الكريم التواب فرغ
 من ما كتبته مؤلفه رحمه يوم الاربعاء من شهر
 مولد النبي صلى الله عليه وسلم سنة خمس مائة
 جردون عفا الله عنه وسائر بلاد المسلمين من ربي سنة
 وافات القرون وزرقا عا قريب من الوصول الى الاول
 قرة العيون وفقا اعشون وصلى الله على خير

جردون مؤلفه رحمه يوم الاربعاء من شهر
 مولد النبي صلى الله عليه وسلم سنة خمس مائة
 جردون عفا الله عنه وسائر بلاد المسلمين من ربي سنة
 وافات القرون وزرقا عا قريب من الوصول الى الاول

خلقه واله المبسوط من خير القبائل
 والبطون صلوة دائمة
 يعاقب العلوم والظنون
 ثم الكتاب
 بعونه
 تاج



Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kismi	AMCA ZADE MUSEYİN PAS
Yeni Sayı	
Eski Kayıt No	313